جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

مكانة الوزير في صنع السياسة العامة في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- زعبوب سعد
- بن العربي صدام حسين

إشراف الأستاذ:
-د. رمضاني مفتاح

لجنة المناقشة

-د/أ. زوامبية عبد النور	رئيسا
-د/أ. رمضاني مفتاح	مقررا
-د/أ. الكر محمد	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/PG/M20143901822/M20119011903

شكر و تقدير

قال تعالى : (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ) "سورة ابراهيم الآية : 07"

نشكر الله العلي العظيم شكر الشاكرين ونحمده حمد الحامدين على نعمته و فضله و توفيقه لنا بإتمام هذا العمل.. وما توفيقنا إلاّ بالله.

و نتقدم بالشكر الجزيل وكامل العرفان إلى أستاذنا الفاضل المشرف: رمضاني مفتاح، الذي تابع تفاصيل هذا العمل من بدايته حتى نهايته، و على نصائحه القيمة و توجيهاته.

و إلى كل الأساتذة الذين أناروا لنا الطريق بالعلم طيلة مسارنا الدراسي ابتداء من الطور الابتدائي حتى الجامعي.

كما نتفضل بالشكر إلى كل من ساعدنا و شجعنا على إنجاز هذا العمل وفي إخراج هذا البحث على أحسن وجه، و إلى كل الأصدقاء والزملاء.

فلهم منّا كامل التقدير و العرفان.

اهداء بن العربي صدام حسين

إلى من غمرني بحنانه و عطفه، إلى من علّمني العطاء دون انتظار إلى أبي الغالي الذي رباني أطال الله في عمره.

إلى قدوتي في الحياة ورمزي للمواصلة والاستمرار، إلى أمي الحبيبة التي ربتني إلى أغلى الحبايب أطال الله في عمرها.

إلى سندي في الحياة و بهم أكبر و عليهم أعتمد :أخي الغالي ، أختي الغالية

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه وإلى كل الكتاكيت الصغار.

إلى كل من يعرفني ويحبني من قريب أو بعيد.

اهداء زعبوب سعد

إلى والدي الكريمين حفظهما الله تعالى أمي الحبيبة و أبي الغالي وكل إخوتي ، إلى كل

أفراد عائلتي كل باسمه.

و إلى أعز ما أملك في الوجود إلى منحتني الحنان، جدتي حفظها الله ورعاها

إلى أصدقائي، وإلى كل من عرفني وساعدني من قريب أو بعيد.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بالجلفة.

مقدمة

مقدمـة:

بدءا نقول أن مجال السياسات العامة هو مجال حديث وهام في علم السياسة، فهو آداة هامة لتقويم آداء النظام السياسي وفعاليته، إذ أنه لايكتفي بدراسة مضمون السياسة وإنما يتطرق الى كيفية صنعها وتكلفتها وبدائلها وكيفية تنفيذها، ومن ثم تقويمها والمطابقة بين الأهداف المعلنة والنتائج العملية للتطبيق ويدخل في ذلك تحليل الآثار المتوقعة وغير المتوقعة من تنفيذ سياسة ما.

فالسياسات العامة تهتم بدراسة كيف ولماذا تقوم الحكومة بفعل معين، وبالتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك،حيث تقوم الدولة بتشكيل سياساتها وتنفيذها من خلال آليات وعمليات وهياكل رسمية وغير رسمية وبطرق مباشرة وغير مباشرة، كذلك تعني السياسة العامة بدراسة الطريقة التي تطورت فيها أساليب عمل الحكومات في طريقة اتخاذ القرارات والهياكل التنظيمية والعمليات والنشاطات، وبالعوامل البيئية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تتضمنه من قيم وانعكاسات على نوعية السياسات المتخذة.

وفي الجزائر وباعتبار مكانة الوزير في آلية تجسيد ذلك التدخل إضافة إلى كونها جهاز تكييف تطلعات المجتمع على المستوى الوطني مع برنامج الدولة و سياستها العامة الوطنية، فإن تفعيل دور الوزير في صنع السياسات العامة يعد مدخلا مهما من مداخل الاصلاح الذي تقوم به الدولة من أجل بعث التنمية.

إن الجزائر التي عانت من عدة إخفاقات و عثرات حالة دون توصلها إلى بناء نموذج تنموي متكامل أعلنت تبنيها لعدة سياسات و إصلاحات مؤسسية بغرض الوصول إلى تنمية حقيقية والتمكن من النهوض بواقع المجتمع، لذلك فإن تبنيها لنظام الوزير ليعبر عن سياسة

تحديثية تنطلق خلالها من الإمكانيات والموارد المختلفة والمتاحة وتوجيهها نحو خدمة أهداف التنمية الوطنية ومن ثم تحقيق تنمية شاملة.

ومكانة الوزير في الجزائر باعتبارها سلطة وطنية تعكف من خلال المهام والوظائف المسندة لها قانونا إلى تحقيق التنمية الوطنية والتي تعد مرجعية ديناميكية تسهم في الاندماج مع مسارات العولمة والتغيير، وباعتبار أنه لا يمكن الحديث عن تنمية وطنية خارج إطار السياسة العامة للدولة والتي تعد أسمى تجلياتها كون أن المشكلات التي تتطلب وتستلزم تحليلا لأغراض السياسة العامة تظل متأثرة بالأفكار والمفاهيم الرائجة في البيئة الوطنية ويصعب تجريدها بموضوعية في إطارها المجتمعي، هذا يتطلب تفعيل السياسات العامة للدولة بالنظر لمختلف المستفيدين وعدد الفاعلين في إصدار القرارات التنموية الوطنية والذين يمثلون السلطة العامة لأخذ بالشفافية وتفعيل التشاور كانطلاقة لإعداد البرامج والخطط ومتابعة مشاريع التنمية.

ومن أبرز الوزراء الذين حاولوا الإبراز في صنع السياسة العامة ومحاولة التغيير و ترك و الأثر فيها و حتى العثور على بعض إصلاحات في المنظومة التربوية لهذا كان له دور كبير و فعال.

الاشكالية :

على ضوء الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية وتأكيدها على أهمية التنمية الوطنية في المنظومة التربوية ودعم سيرورة السياسات التنموية الشاملة أين اسندت هذه المهمة للوزير التربية، حيث أنه ومن هذا الباب تبرز الاشكالية التي يشير إليها العديد من الباحثين في كون اختلال الحاصل في برامج وسياسات التنمية مردها إلى حالة اللا

توازن في الأدوار بين مؤسسات الدولة، إضافة إلى تغييب المكانة الحقيقة التي وجب على الهيئات الممثلة للشعب أن تضطلع بها ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة الاشكالية التالية:

- ماهي مكانة الوزير في صنع السياسات العامة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية :

- ما هو دور الوزراء في صنع السياسات العامة في الجزائر ؟
- ما هي الاصلاحات التي قام بها الوزير في المنظومة التربوية ؟

الفرضيات الفرعية:

- ربما يكون فعال دور الوزراء في صنع السياسات العامة في الجزائر
- اصلاحات التي قام بها الوزير في المنظومة التربوية ربما بعض التعديلات على مخلّفات حدثت قبله.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

- الرغبة في دراسة موضوع مكانة الوزير داخل نطاق ديناميكي يشمل السياسة العامة والتوجه الايديولوجي العام للنظام السياسي الجزائري.
- المساهمة في تدعيم جهود الدراسات حول هذا الموضوع رغم ندرتها والوقوف على أهم العوائق التي تؤثر على فاعلية مكانة الوزير في صنع السياسة العامة خاصة في الجزائر.

الأسباب الموضوعية :

- قلة الدراسات في هذا الموضوع وخاصة فيما تعلق بربط مسار الاصلاح في الجزائر بمدى تكيف دور الوزير مع هاته الاصلاحات وفي تأثيره على السياسات العامة للدولة باعتبارها تعكس إرادة النظام في التعامل مع مطالب المجتمع، استنادا لمكانة الوزير داخل النظام السياسي ودورها في تنمية المجتمع.
- التعرف على أهم شروط ومتطلبات مكانة الوزير في صنع السياسة العامة وآليات عمله، ومدى توفير بيئة تمكينية لبروز هذا الدور وتعزيزه في الجزائر.

مناهج الدراسة :

1- **المنهج التاريخي التحليلي :** تم الاعتماد على هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور السياسة العامة، ومعرفة مختلف الأحداث والتطورات التي مرت به الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومحاولة تحليل تلك التطورات وتوضيح دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر.

2- **منهج دراسة حالة :** لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، تم ربطها بواقع السياسات العامة في الجزائر وتبيان ما إذا كان هناك دور لمكانة الوزير في صنع تلك السياسات العامة، لذا كان لابد من الاستعانة بمنهج دراسة حالة لجمع المعلومات والبيانات حول هذه الوزراء في التأثير والمشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، وتحديد طبيعة العلاقة بين أجزائها، ومعرفة العوامل المتشابكة والتي يمكن الإرتكاز عليها لوصف وتفسير دورها في العملية السياسية بفعل التفاعل بينها و بين الفواعل الرسمية، مع تحديد طبيعة هذا التفاعل هل مستند إلى الائتلاف أو مساومة أو صراع أو هيمنة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في معرفة أهمية مكانة الوزير في الجزائر و كذا دوره في صنع السياسة العامة، خاصة وأن مشاركته في ذلك يضمن التغييرات في النظام السياسي ويحقق الديمقراطية، لأن السياسة العامة هي نتاج تفاعل بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية.

أهداف الدراسة وصعوباتها :

في كل دراسة علمية يتم تحديد مجموعة من الأهداف وتتمثل أهداف الدراسة في :

1-محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة العامة، انه تم الاقتصار على الاطار المفاهيمي.

2-تحديد الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر، كذلك الكشف عن العلاقة بين هذه المؤسسات وصانعي المؤسسات العامة، ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في توجيه السياسات العامة عبر مراحلها خاصة وأن مثل هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تتميز بالتشابك والتعقيد والتفاعل والتي تستدعي الدراسة والتحليل.

3-الكشف عن تحديات التي تواجه مكانة الوزير، وتقديم سبل و طرق مواجهة مثل هذه التحديات.

4-تقديم رؤية مستقبلية لدور الوزير لأجل تحقيق الصنع الجيد للسياسة العامة في الجزائر.

الصعوبات :

لقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات منها :

- محدودية الكتب والمجلات والدوريات التي تتناول موضوع السياسة العامة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتوضيح مكانة الوزير في صنع السياسة العامة في الجزائر.
- وأكثر من ذلك ظهور الفيروس كوفيد 19 المسمى بالكورونا قام بتعطيل كل الجوانب و كل المراكز و حتى أماكن البحث التي كنا نأمل فيها أن تساعدنا ولكن بهذا الفيروس قام بتعطيل كل شيء ورغم ذلك بقينا صامدين من أجل اتمام المطلوب بقدر الإمكان.

الفصل الأول :

السياسة العامة

في الجزائر

المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول : نشأة و تطور السياسة العامة في الجزائر

يمكن القول بالتطرق لمفهوم السياسة العامة بأنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد للسياسة العامة و ذلك راجع لتباين وجهات النظر وهو ما يعكس لنا مدى الاهتمام الذي حظي به هذا الموضوع سواء من طرف علماء السياسية والإدارة العامة، أو علماء الاجتماع، فتفتقر إذن دراسات السياسة العامة إلى إطار مرجعي محدد، حيث اختلفت التعريفات باختلاف الدارسين لكنهم حاولوا أن يربطوا هذا الموضوع بقضايا وشؤون المجتمع العامة و مجالاتها التي تتمثل في الحاجات والمطالب، القضايا والمشكلات وذلك في إطار التباين حول الأسس التي ينطلقون منها، فضلا عن اختلافهم حول تعريف المجال العام الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي "جاي ديوي" "J.déoui" بأن الأنشطة تصبح عامة حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة.

- وفي إطار هذا تعرف السياسة العامة على أنها :« الفعل أو عدم الفعل الحكومي إزاء القضايا العامة» .
- ويرى "روبرت إيستون" "Robert iston" بأنها :« العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها» .
- هذا وتعرف بكونها :« الأساليب المعتمدة للتدخل الحكومي لتحقيق العدالة والمساواة» .
- أما "كارل فريدريك" "Karl Fredrik" فيعرفها بأنها :« برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود» .

- كما يعرفها "جيمس أندرسون" "J.Anderson" بأنها :« نمط محدد من نشاطات وسلوك الحكومة بشأن موضوع ما لتحقيق هدف محدد» .
- وتعد السياسة العامة بأنها :« استراتيجيات قطاعية لإحداث التغيير الكمي والنوعي والجذري الشامل» .
- وهي حسب "ريتشارد روز" "Richard Ros"« سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا وإن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة» .
- وبالنسبة "لريتشارد هوفيربت" "Richard.H" فعرف السياسة العامة بأنها :« مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام» .1
- أما "هارولد دي لاسويل" "Harold Di Lasswell" فعرف السياسة بأنها :« من يحوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسة العامة وتنفيذ عملياتها» .
- ويمكن إعطاء تعريف عملي شامل لـ : "هرمون زيقلر" "Herman Ziegler" يجمع بين القواسم المشتركة في معظم تعاريف الباحثين في هذا المجال على النحو التالي :

«السياسة العامة هي كل عمل أو تعهد بالقيام بعمل أو بامتناع مقصود عن القيام به أو تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر يهدف لمعالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول إلى حلول يقدر أنها في مصلحة الجميع ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها» ، وتتضمن دراسة السياسة العامة التعرف على : النوايا، الأهداف، الخطط والمقترحات والبرامج التي توصل للأهداف،

[1]- اعراج سليمان، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000-2010، مذكرة لنيل ماجستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 27-28.

القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والخطط وبرامج التنفيذ والرقابة على السياسة، الآثار أو النتائج المترتبة على تنفيذ السياسات.

وتكمن أهم خصائص السياسة العامة في كون أن :

1-السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية.

2-مخرجات ونواتج السياسة العامة تخضع لتأثير خصائص النظام السياسي التي تتفاعل بدورها مع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لتحدث أثرها على السياسة العامة.

3-السياسة العامة لابد أن تكون لها مقاصد وأهداف تسعى إلى تحقيقها وبلوغها.

4-السياسة العامة هي تمرين سلطوي وعقلاني يقصد منه التنبؤ بالمستقبل.

5-السياسة العامة تسعى لتحقيق ثلاث محاور أساسية تتمثل في :

أ- بناء الدولة وتأكيد سيادتها.

ب- تحديد الأطر الفكرية والأساليب العلمية بهدف تحقيق التنمية المستديمة.

ت- حل المشاكل القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل بهدف تأمينإرادة المجتمع، حماية حقوقه، وتحقيق التكامل والتمازج بين مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية.

6-تميل السياسة العامة لأن تعكس درجة القوة والسلطة والنفوذ الذي تحظى به الجماعات والنخب الموجودة داخل المجتمع.

7-السياسة العامة تضع التوجهات العامة لما يراد تنفيذه.[1]

8-السياسة العامة هي تلك العملية التي تساعد على الارتقاء بمستوى رشد القرارات الحالية والمستقبلية وخاصة في المجال الحكومي.

[1]- اعراج سليمان، مرجع سابق، ص 28-29.

9-السياسة العامة تمثل تداخلات متشابكة ومصالح متنافسة لجماعات داخلية وجماعات عالمية بصورة معقدة.

10-لكي تعتبر قرارات معينة حزمة سياسات عامة يجب أن يكون لها تأثير على عمليةتخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

11-السياسة العامة تعتمد على القانون والسلطة.

12-يجب أن تتجسد أو يعبر عن السياسة العامة في صورة تشريعات قانونية محددة.

13-يعتبر الوصول إلى سياسة عامة في موضوع معين نجاحا لنظام صنع السياسات في الدولة.

المطلب الثاني : تعريف السياسة العامة

لتعرف على مفهوم السياسة العامة لابد من التعرف على المفاهيم التي تنحرج في هذا السياق حيث نقوم بتحليل السياسة العامة إلى مصطلحين السياسة والعامة.

تعريف السياسة : فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع و من خلال هذا التعريف يتضح أن السياسة هي برنامج خطط ومشاريع الحكومة و المسؤولين في مواجهة المشكلات والتحديات ومحاولة إيجاد الحلول.

و هي أيضا مجموعة من قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام فهي مجموعة القرارات و السياسات التي يتخذها القادة بهدف تحقيق الصالح العام.

و السياسة هي سلوك الفاعل سواء كان مسؤول حكومة أو لجنة رسمية تعمل نطاق أو نشاط معين و هو معنى يلاءم شيوع المصطلح في الأوساط العامة،و السياسة العامة وفقا للدكتور بيسوني إبراهيم حمادة هي الأفكار خاصة في البداية و عندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات و عندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة و من هذا المنطلق فالسياسة العامة هي تعبير الأفكار و توجهات تبنتها الحكومة لتحقيق الأهداف.

و لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن الكثير من المفاهيم من حيث عدم وجود تعريف واحد لها سيتم تقديم عدة تعاريف بحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها.[1]

1/ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة : (power)

[1]– مراكشي فاطمة، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسات العامة 2012-2015، ص 45-46.

إن السياسة في نظر هذا الإتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد و الجماعات و القرارات بشكل يميزه عن غيره، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة (الإكراه، المال، المنصب).

وانطلاقا من مفهوم القوة فقد عرفها أوسان ريني بأنها علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر، كما عرفها هارولد لا زويل من هذا المنطلق أيضا بأنها من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوى أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

و أن السياسة العامة يمكن لها أن تكون انعكاسات لو جهة نظر أو إدارة أصحاب النفوذ و القوة الذين يسيطرون على محاور التنظيم السياسي و نشاطات مؤسساته المختلفة.

2/ السياسة العامة من منظور أداء النظام :

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية فيعرفها جابرييل الموند بأنها محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب +دعم على المخرجات قرارات و سياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته.

كما يرها بأنها تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية و التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف.

إن هذا المنظور استطاع أن يقدم نظرة كلية واسعة لحركية البيئة وتفاعل نظامها و التأثير المتبادل فيما بينها لإقامة وحدة تحليلية مترابطة تركز في قضايا الشؤون العامة أو المصلحة العامة تجسد تفاعلات النظم و استجابة النظام السياسي معها.[1]

3/ السياسة العامة من منظور الحكومة :

الحكومة توصف بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام و تنظيم الأمور داخليا خارجيا كونها بنية تنظيمية تشمل الأجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية و تنفيذها و تمثل عملية اتخاذ القرارات و رسم السياسات العامة داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعلاقة بين التشريع والتنفيذ و القضاء فيمكن النظر إليها من خلال كونها ممارسة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية و ممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام و الأمن لمجتمعها داخليا و خارجيا ،فمن هذا المنظور و رد عدة تعاريف للسياسة العامة.

حيث عرفها هنري توني بأنها تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة لقد أوضح هذا التعريف أن السياسة العامة هي تلك الآليات التي تتخذها الحكومة من أجل تحقيق أهدافها داخل البيئة الداخلية و الخارجية.

إضافة إلى تزايد الفواعل المتدخلة في وضع و تنفيذ و تقديم السياسة العامة مما أدى إلى ظهور مفهوم الشبكة السياسية في ظل تحول مفهوم السيادة و التطورات التكنولوجية تعاظم دور الشبكات المتعددة الجنسية و المنظمات غير الحكومية.

[1]- مراكشي فاطمة، المرجع السابق، ص 47-48.

المبحث الثاني : صانعي السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول : صناع السياسة العامة الرسميون

أ- **السلطة التنفيذية** : إن أي نظام سياسي يحتاج الى وجود هيئة عليا تتخذ القرارات ذات الطابع السلطوي والمتمثلة في الحكومة أو السلطة التنفيذية، وهي تلعب دورا مهما في إعداد وتنفيذ السياسة العامة ، وتتكون الحكومة من المسؤولين السياسيين وفي مقدمتها مجلس الوزراء المختصين باعتبارهم المسؤولين دستوريا عن صنع السياسة العامة والإشراف عليها، وكذلك الوزارات والمؤسسات واللجان التي يشكلها رئيس الحكومة أو الوزراء لدراسة المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها.

على هذا الأساس يمكن القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من اعداد وتنفيذ وتقويم، ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر نظرا لما تتمتع به الحكومة من تفرد في بعض الأحيان ومن مشاركة في معظم الأحيان في سلطة التشريع سواء في النظام الرئاسي او النظام البرلماني، بالإضافة الى الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها مقارنة بغيرها من المؤسسات بحكم اشرافها على الوزارات والمؤسسات المهنية والفنية وما تملكه من معلومات دقيقة لا تتوفر لغيرها.

وتقوم الحكومة بإعداد السياسة العامة انطلاقا من وجود مشاكل معينة تتبلور أساسا في شكل ضغوط قيمية أو موضوعية، كما تقوم باستكشاف البدائل الممكنة ومن ثم اختيار البديل الأفضل وبعدها يتم تشكيل السياسة العامة في شكل مخرجات للأجهزة الإدارية من أجل تنفيذها، أي أن السياسة العامة هي مخرج رئيسي للحكومة وهي في ذات الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري داخل النظام السياسي.

ب-**السلطة التشريعية** : يدل تعبير السلطة التشريعية على الوظيفة المتمثلة بمناقشة القوانين والتصويت عليها، كما يدل على الجهاز الذي يخوله الدستور اختصاص سن القوانين، وأعضاء السلطة التشريعية (المشرعون) هم الذين يقومون بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ولا يمكن إضفاء هذه السمة عليهم لمجرد أنهم مخولون دستوريا وانما قد يستلزم الأمر ممارستهم الفعلية لذلك.

فالسلطة التشريعية تقوم في كثير من الأنظمة السياسية بوظيفة التشريع كونها مخول لها دستوريا صياغة النصوص القانونية ولها سلطة التعديل أو الإلغاء لبعض المشاريع التي تعهدها لها الحكومة، فالسياسة العامة إذا ليست حكرا على الجهاز الحكومي فقط، إذ أن للسلطة التشريعية كامل السيادة بأن تسعى لتحقيق القوانين ، كما وأن دور المشرعين يختلف من حيث التأثير في صنع السياسة العامة بين القوة والحدودية، تبعا للنظام السياسي القائم في الدولة، ويتضح هذا الدور مثلا في قوة المشرعين بالنسبة للدول الديمقراطية أو المتقدمة ومحدودية دورها بالنسبة لبلدان العالم الثالث.1

ت-**السلطة القضائية** : إن مكانة القضاء في الدول يمثل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلال القضاء، إذ لا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية التدخل في سير القضاء، والمحاكم تلعب دورا كبيرا في تفسير السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها سواء تعلق الأمر بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها، وتكتسب المحاكم هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية ، فالمراجعة القضائية عادة هي من سلطات التي تقرر من خلالها دستورية وشرعية النصوص وعدم تعارضها مع القوانين النافذة.

[1]– جهيدة ركاش، الملتقى الوطني السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة بن بوعلي-الشلف-، ب.س، ص 11.

ث-**الأجهزة الادارية:** وهي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية والإدارات الحكومية والبيروقراطية، التي تضم أعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، وعلى الرغم من أن الأجهزة الإدارية ترتبط بتنفيذ السياسة العامة، لكن لها أيضا دور في اعداد السياسة العامة، حيث أن معظم التشريعات الجديدة لايمكن تطبيقها إلا من خلال قيام المسؤولين الإداريين بوضع لوائح تفصيلية وتوضيحية لتشريعات السياسة العامة، فالأجهزة الإدارية تعمل على المشاركة في تطوير السياسة العامة بالشكل الذي يؤكد صحة وجهة النظر التي تقول "أن السياسة تقع تحت رحمة الإداريين".[1]

[1]- جهيدة ركاش، المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثاني : صناع السياسة العامة غير الرسميين

الى جانب الجهات والقوى الرسمية التي تشارك في صنع السياسة العامة، هناك مشاركين غير رسميين مثل الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية فهم يشاركون في صنع السياسة العامة من خلال التأثيرات والضغوطات التي يؤثرون بها على الصناع الرسميين، وأهم الفئات التي تمثل صناع السياسة غير الرسميين نجد:

تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر: تعددت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية. حيث يشير "علي الكتر" أن في الجزائر وحدها قام أكثر من 25 ألف منظمة وإتحاد ورابطة وجمعية غير حكومية بعد أحداث أكتوبر 1988.

كما أقر دستور 1989 بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وذلك لأجلتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية، ومحاولة تحقيق مصالح المجتمع، وتتمثل هذه التنظيمات في:

أولا/ الأحزاب السياسية :

لقد عرف المشرع الجزائري الحزب: «بأنه يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية،بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر الربح» .

إن تعدد الأحزاب السياسية في الجزائر، يمكن تصنيفه إلى عدة تيارات أهمها ، "تيار وطني وتيار إسلامي وتيار علماني". والأحزاب السياسية التي تدخل ضمن المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية المعارضة، أي التي تكون خارج السلطة، على الرغم من قدرة بعضها على الحصول على مقاعد في البرلمان، لذا سيتم التركيز على التيار الإسلامي والتيار العلماني، ذلك

لأن التيار الوطني وهو التيار الذي يسيطر على السلطة في الجزائر الآن، فما هو هذا التيار ومما يتكون؟1

1- **التيار الوطني:**ويشمل حزبين مهمين هما:حزب جبهة التحرير الوطني وحزبالتجمع الديمقراطي.

i/ حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

مارست جبهة التحرير الوطني الحكم منذ الاستقلال، ولعبت دورا رئيسيا تعبويا مانع الظهور أي قوى سياسية منافسة، إلى غاية أحداث 5 أكتوبر1989 التي هزت كيانها، ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقدا ستمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية.

بهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان حزب النظام في الأحادية وحتى في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة، مثل ما حصل مع "عبد الحميد مهري" الذي كان يقود جبهة التحرير الوطني، لكن أطيح به وعادت الجبهة بعدها إلى السلطة، لتتجذر في كل مؤسسات الدولة، مع وصول "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم.

II/ حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND)

هو من الأحزاب الحديثة الذي تأسس سنة 1997 ،كواجهة سياسية للسلطة الرسمية،ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوزالذي أحرزه في تشريعات 1997 ،تحت شعار "أمل–عمل–تضامن"، راهن فيه على استقرار الجزائر،

[1]- ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص 59.

وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، وقد دعمته السلطة التنفيذية للفوز في هذه الانتخابات، وكذا انتخابات 2002 و2007.

2- -**التيار الإسلامي**:ويضم كل من: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي(حمس) وحركة النهضة.

I/ الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS)

نشأت كحزب سياسي في مارس 1989 ،كان لها قوة فعل منظمة حيث سيطرت على أغلب المساجد في المدن والقرى، وجمعت بين عدة تيارات واعتمدت في عملها على القيادة الجماعية ومبدأ الشورى.

و اكتسحت الجبهة 55 %من مجموع البلديات في أول موعد انتخابي لمحليات 1990،وتعزز دورها من خلال الفوز بتشريعات 1991 ،حيث أحرزت في دورها الأول على 47.27%من مجموع الأصوات مما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين مناد لإكمال المسار/الانتخابي وآخر بإيقافه، وتدخل الجيش الوطني الشعبي ليلغى انتخابات 1992 ،أدى ذلك إلى إحداث معارضة مسلحة بين الطرفين بداية من سنة 1.1993

II/ حركة المجتمع السلم (حمس) (HMS)

نتجت عن تحول "جمعية الإرشاد والإصلاح" و أصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة1991،ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالاعتماد على معايير الموضوعية والواقعية، واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة

[1]- ابتسام قرقاح، المرجع السابق، ص 60-61.

المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية، وقد سجلت حضورها في المواعيد الانتخابية.

III/ حركة النهضة الإسلامية:

تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 برئاسة زعيمها "عبد الله جاب الله"، تعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات ديسمبر 1991، تغير اسم الحزب إلى "حركة الإصلاح"،وتعرضت الحركة إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ "حركة الإصلاح الوطني"، هذا الانفصال أدى تراجع شديد للحركة لدرجة أنها لم تحصل سوى على مقعد واحد في تشريعات 2002،وأربع مقاعد في تشريعات 2007 بعدما كانت تتمتع بـ 34 مقعد في تشريعات 1997.

3- **التيار العلماني:**ويشمل: جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال ثم حزبالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

I/ جبهة القوى الاشتراكية): (FFS)

تأسست سنة 1963 بزعامة "حسين آيت حمد"، وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية سنة 1989،حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة.

وأثبتت جدارتها في الانتخابات التشريعية سنة 1997 ،إلا أنها لم تشارك في الانتخابات التشريعية سنة 2002 وشاركت فقط في الانتخابات المحلية 2002.

II/ حزب العمال:

حزب يساري تبنى الفكر التروتسكي، تأسس عام 1990 برئاسة "لويزة حنون" وهي ترشحت كأول امرأة في تاريخ الجزائر لمنصب رئاسة الجمهورية، يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن البروليتاريا ونبذ الخوصصة، قاطع الانتخابات الرئاسية عامي 1995 و1999،وحصل على 4 مقاعد في الانتخابات التشريعية 1997 ،21 مقعد في تشريعات 2002 ،ثم 21مقعد في انتخابات 2006.

III/ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية): (RCD)

يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989 ،وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر1989 ،يترأسه "سعيد سعدي"، يرفض الاتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية.1

[1]- ابتسام قرقاح، المرجع السابق، ص 61-62.

المبحث الثالث : آليات تنفيذ السياسة العامة في الجزائر

يتطلب تنفيذ السياسة العامة وجود جهاز إداري منظم ومتنوع حسب تنوع الخدمات أو العمل الذي تنفذه، حيث تتميز الادارة بالتخصص في الوظائف، وتبدأ عملية تنفيذ السياسة العامة بمجرد انتهاء المشرعون من عملية رسم السياسة العامة واعطاءها السند القانوني الذي يلزم الالتزام بها، واذا ما رجعنا الى الجهاز الإداري في الجزائر نجد انه أخذ هذا النمط الذي هو عليه اليوم متأثرا بمختلف التطورات التاريخية التي مر بها، مثل التنظيم العثماني، الاستعمار الفرنسي، حيث تميز خلالها بالمركزية الشديدة، حتى سنة 1989 ،أين تبنت الجزائر نظام الإدارة المحلية، وأخذت تتجه نحو اللامركزية، وحتى نتعرف على دور وأهمية الجهاز الإداري كمتطلب أساسي في عملية تنفيذ السياسة العامة في الجزائر سنحاول التعرف على النظام الإداري في الجزائر، وأهم المراحل التاريخية التيتطور من خلالها، وكيف يقوم بعملية تنفيذ السياسة العامة[1].

[1]– مفيدة مقورة، السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية و آليات التطبيق (1989-2017)، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والاداري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص السلطة السياسية والحوكمة المحلية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 03، ص 282.

المطلب الأول : الجهاز الإداري في الجزائر كمتطلب أساسي لتنفيذ السياسة العامة.

باعتبار أن الادارة العامة هي المؤسسة المخولة بتنفيذ السياسة العامة للدولة بالدرجة الأولى فهي تقوم بذلك على مستويين اثنين، المستوى المركزي والمستوى المحلي، وعليه سنتناول من خلال هذا المطلب تطور الادارة المركزية والإدارة المحلية والصلاحيات المخولة لكل منهما في ظل تنفيذ السياسة العامة في الجزائر.

أولا: الادارة المركزية كآلية لتنفيذ السياسة العامة في الجزائر.

1- تطور الادارة العامة في الجزائر:

الإدارة هي المؤسسة التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة، وهي المكلفة بتطبيق قوانين الدولة وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين في إطار القوانين المرسومة والأهداف التي وضعتها القيادة السياسية في خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه فان علم الإدارة هو العلم الذي يهتم خاصة برؤساء الحكومات والبرلمانيين الذين تنتخبهم الشعوب لكي يناقشوا السياسة العامة للدولة ويحددوا أهدافها الدقيقة ويعطوها صفة المشروعية ثم يحيلوها على الجهاز التنفيذي لتحويلها من نظريات الى أعمال ملموسة.

كما يجسد الجهاز الإداري آلية من آليات تنفيذ وتطبيق السياسة العامة للدولة، فهو المسؤول عن تمرير مخرجات النظام السياسي، وذلك ضمن مجموعة الصلاحيات التي يمارسها في إطار ما يسمح به القانون، ولقد عرف الجهاز الإداري في الجزائر عدة تطورات ساهمت في تشكيله على ما هو عليه الآن، ولقد كان للفترة الاستعمارية تأثير عليه، فرغم أن الجزائر حققت

استقلالها سياسيا سنة1962 ،إلا أنها لم تحققه إداريا حيث أنها بقيت تابعة للمنظومة الادارية الفرنسية الى حد الآن، ماجعل الكثير يرى بان الإدارة العامة في الجزائر هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية، إذ تحاول أن تنقل صورة البيروقراطية الغربية، خاصة النموذج الغربي الفرنسي الاستعماري.

يشمل هذا التراث الإداري الاستعماري مظهرا مستمرا في تأثيره على التنظيم الاداري، الذي ورث مشاكل كثيرة متعددة الجوانب ومنها انعدام الإطارات اللازمة القادرة على تسيير البلاد، ووجود فراغ رهيب في مختلف الوظائف الادارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الادارية من جهة والنقص الفادح من الجزائريين الذين باستطاعتهم سد الفراغ من جهة أخرى، ويرجع ذلك الى السياسة الاستعمارية التي كانت تعطي الأولوية في التوظيف للمعمرين، ذلك أن الجزائريين كثيرا ما يصطدمون بحاجز التمييز العنصري ولا يستطيعون الانخراط في الجهاز الإداري الاستعماري إلا بصعوبة وهذا ما ألزم الدولة على فتح باب التوظيف على مصرعيه دون انتقاء، وهذا ما استغله الكثير لاقتناص المناصب الحساسة سواء لتواجدهم في الأجهزة الادارية قبل الاستقلال أو نتيجة لمستواهم الثقافي الذي كان أحسن من مستوى أفراد الشعب الآخرين، يمكن القول أن دستور 1963 لم يدخل حيز التنفيذ نظرا للأوضاع التي سادت السنوات الأولى للاستقلال ومع صدور بيان 19 جوان 1965الذي عمل به كدستور صغير.

وفي هذه المرحلة أخذت الجزائر بنموذج "دوبارنيز الروسي" وهو نموذج المشاريع المصنعة من أجل تحقيق المصلحة العامة حيث يتم في هذا النموذج استخدام مخططات طويلة المدى، وفي دستور 1976ملت الإدارة العامة على تحقيق المصلحة العامة عن طريق إتباع سياسة اتبعتها جل البلدان النامية وتتمثل في سياسات وبرامج صناعية تعتمد على الصناعات

الثقيلة، وتتميز هذه السياسات بكونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بصفة مباشر ومركزية من قبل الدولة ذات النظام الاقتصادي المركزي كما أنها مجرد سياسات تعمل على توجيه طموحات المؤسسات العامة لتتلاءم مع مجموعة من أهداف التنمية الشاملة.

ولأن الجهاز الإداري الموروث عن المستعمر كان يعاني من الهشاشة والضعف، نظرا لافتقاده للموارد التقنية والكفاءات البشرية ذات الخبرة العالية، فإنه واجه العديد من الصعوبات والعراقيل أثناء تنفيذه لهذه السياسات وكنتيجة لذلك انحرفت السياسات عن مقاصدها وفشلت في تحقيق أهدافها، وما زاد من تعزيز هذا الفشل سوء تسير وادارة الجهاز الإداري لهذه السياسات في ظل عدم حرص السلطة الحاكمة على إسناد مهمة تنفيذها ومتابعتها للجهاز الإداري الأنسب والأقدر على تحقيق ذلك، ومعمرور الوقت تحول الجهاز الإداري إلى عامل تخلف عوض أن يكون عاملا جوهريا في تحقيق التنمية الشاملة، وقد عرف هذا الأخير تغييرا في حجمه ونشاطاته، وغاياته بعدما تم التحول والتوجه نحو الليبرالية واقتصاد السوق.

حيث مس هذا التغيير الإدارة العامة كونها الأداة الفعالة لتنفيذ السياسة العامة للبلاد، وبناء على هذا فان تطوير وتحسين أداء الإدارة العامة في الجزائر قد برز في ظل التحولات السياسية التي عرفتها البلاد سنة1989، نظرا لانفتاح السياسي وارساء التعددية السياسية، كما يندرج ضمن التحولات المؤسساتية التي عرفتها، البلاد بعد العشرية السوداء التي أفقدت مؤسسات الدولة هيبتها ومشروعيتها ومن ثم كان البحث عن تعزيز مؤسسات الدولة عن طريق إعادة البناء الهندسي للمؤسسات، مراعية في ذلك حجم تقليص الجهاز الحكومي وضبط هياكله الادارية والوظيفية من خلال الإبقاء على الضرورية منها فقط، والالزم لأداء ادوار الجهاز الحكومي بعد إعادة تشكيلها، بالإضافة الى إعادة تشكيل ادوار الجهاز الحكومي واعادة النظر في وظائفه، وذلك بتنمية ادوار الحكومة في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الإدارة العامة في الجزائر عانت من عدة اختلالات انعكست على أداءها، والذي لطالما تميز بالضعف أحيانا والعجز أحيانا أخرى، باعتبارها موروث استعماري تفتقد للخبرة الوطنية لأن الإدارة العامة الجزائرية وبمجرد الاستقلال بقيت تعاني من شغور كبير بسبب نقص الكفاءات التي تتمكن من تسييرها لان الوظائف سابقا كانت جميعها في يد المعمرين، ما جعل الدولة تتبنى سياسيات توظيف عشوائية، لا تراعي ادني المؤهلات للالتحاق بالوظائف، نظرا لتدني مستوى التعليم والجهل الذي خلفه الاستعمار.

وعملية تنفيذ السياسة العامة في الجزائر، تتم على عدة مستويات فبعد أن كان النظام الإداري يتميز بالمركزية الشديدة سواء من حيث عملية رسم أو تنفيذ السياسات فقد أصبح يتميز باللامركزية وذلك بعد التوجه نحو اللامركزية الادارية، والتي تمت بمقتضى دستور 1989 ،حيث أجريت على إثرها أول انتخابات تعددية، وعلى رغم من فشل النظام في أول خرجاته التعددية وتم إلغاءها كما ذكرنا سابقا فقد، تم إعادة انتخابات جديدة تبنت التوجه نحو اللامركزية وتنازل الدولة عن بعض صلاحياتها للإدارة المحلية، وذلك راجع لتزايد أعباء الدولة وتوسع صلاحياتها، وعليه فان الجهاز الإداري في الجزائر يسهر على تنفيذ السياسات العامة على عدة مستويين، المستوى المركزي والمستوى المحلي.

2- الهيئات المركزية ودورها في تنفيذ السياسة العامة في الجزائر.

تتداخل على المستوى المركزي في عملية تنفيذ السياسة العامة السلطات الرسمية الثلاث وكل حسب الوظائف المخولة لها دستوريا، ورغم التفاوت بين سلطة وأخرى إلا أن وظيفة كل منها تكمل الأخرى بحيث انه لا يمكن تغييب دور أي منها وهي كما يلي:

أ- **السلطة التشريعية:**

تبرز وظيفة البرلمان في تنفيذ السياسة العامة من خلال سلطته وصلاحيته في مراقبة ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، وذلك من خلال اضطلاعه بوضع القوانين المختلفة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما يسهر البرلمان من خلال وظيفة الرقابة على السير الحسن لتنفيذ السياسات العامة، وهو الذي يؤطر عملية التنفيذ من خلال مختلف التشريعات التي يعمل على وضعها وذلك حسب ما تنص عليه المادة (99)،من الدستور، و تفاديا للتكرار سنتناول دور ه بشكل مفصل في العنصر الخاص بالرقابة في عملية تنفيذ السياسة العامة.

ب-السلطة التنفيذية:

تختص السلطة التنفيذية بوضع القواعد العامة موضع التنفيذ، ومن ثم نجد أن السلطة التنفيذية تلعب دورا هاما في تحديد التفاصيل الكاملة لبرنامج العمل التنفيذي، وذلك عن طريق تقريرها لمختلف الأولويات في هذا الشأن وقد حددت دساتير الجزائر وبداية من دستور 1989 ،ثنائية التنفيذ الموزعة بين رئيس الجمهورية المنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والحكومة المعينة من قبله.ولقد حدثت عدة تغييرات على منصب رئيس الحكومة أين استقر المشرع الجزائري مؤخرا ولا سيما بعد تعديل 2008 الى اعتماد منصب الوزير الأول بدلا من رئيس الحكومة، والذي تغير معه برنامج عمل الحكومة الى مخطط عمل الوزير الأول، وباعتبار السلطة التنفيذية الجهاز التنفيذي المركزي فهي تتميز بالثنائية التنفيذية لكونها تتمثل في كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول، فكيف وزع المشرع الجزائري صلاحيات تنفيذ الساسة العامة للدولة؟ وهل يتمتع الوزير الأول كأداة لتنفيذ السياسة العامة للدولة بالاستقلالية التامة؟

- **قوة رئيس الجمهورية في توجيه تنفيذ السياسة العامة.**

يعزز مجلس الوزراء في الجزائر قوة رئيس الجمهورية باعتباره ممر جميع القوانين والتشريعات وباعتبار أن رئيس الجمهورية هو الذي يترأس هذا الأخير فله كل صلاحيات في الموافقة على مشاريع معينة، أو معارضة مشاريع أخرى كما له صلاحية إنهاء مهام المعارضين له في الاجتماعات المختلفة لمجلس الوزراء.

أما بالنسبة للمجالات التي يتدخل فيها مجلس الوزراء في الجزائر فهي محدودة، حيث كان يتدخل قبل تعديل 2008 ،وبالتحديد عندما كان يعتمد منصب رئيس الحكومة بدلا من الوزير الأول عند عرض رئيس الحكومة لبرنامج عمله على مجلس الوزراء وذلك كما نصت عليه المادة (79) الفقرة (2) :يضبط رئيس الحكومة برنامج حكومته ويعرضه في مجلس الوزراء، وبقي مجلس الوزراء يتدخل بنفس الطريقة رغم التغيير الذي حدث على منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب الوزير الأول وتغيير برنامج رئيس الحكومة بمخطط عمل الوزير الأول حيث تنص المادة (79)الفقرة (3) بعد تعديل 2008 على يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه، ويعرضه في مجلس الوزراء.

كما تعرض عليه مشاريع القوانين حيث جاء في المادة (119) ،تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير الأول، مكتب المجلس الشعبي الوطني، كما أشارت المادة (124)من الدستور أن الأوامر التشريعية تتخذ في مجلس الوزراء، هذا بالنسبة للحالات العادة، أما في حالة حدوث أي حالة استثنائية مثل الحرب فان رئيس الجمهورية يعلن عن ذلك بعد اجتماع مجلس الوزراء، وذلك حسب نص المادة (95)من الدستور.

إذا من خلال ما سبق نجد أن المشرع الجزائري، ساهم من خلال مختلف مواد الدستور في تعزيز مكانة رئيس الجمهورية وجعله مهيمن على السلطة التنفيذية نظريا وعمليا، ورغم أن

مجلس الوزراء يعتبر ممر جميع القوانين والتشريعات إلا أن رئيس الجمهورية هو الذي يترأسه بحيث تكون له الكلمة في جميع الأمور، كما له الحق في إنهاء من يخالفه في ذلك، ناهيك عن كون دور مجلس الوزراء يبقى مجرد دور استشاري ليس له أثره في أخذ القررات النهائية.

- **الوزير الأول أداة تنفيذ للسياسة العامة في الجزائر:**

يعتبر الوزير الأول أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة العامة، لأنه يساهم في تنفيذ السياسة العامة من جهة ويساهم في وضع أداة تنفيذها الى جانب رئيس الجمهورية من جهة أخرى، وذلك حسب ماينص عليه الدستور، فإذا ما رجعنا الى المادة (119) ،للوزير الأول حق وضع أدواة تنفيذ السياسة العامة من خلال حقه في المبادرة بالقوانين، حيث جاء في نص المادة لكل من الوزير الأول والنواب حق المبادرة بالقوانين، و تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون (20) نائبا لتعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير الأول مكتب المجلس الشعبي الوطني.

كما يسهر الوزير الأول على تنفيذ القوانين والتنظيمات، وذلك عن طريق المراسيم التنفيذية وهو الذي يسهر على حسن سير الإدارة العمومية وذلك حسب ما تنص عليه المادة (85)من الدستور الفقرة (3) ،يوقع المراسيم التنفيذية، كما تسهر الحكومة ضمن عملية تنفيذ السياسة العامة على تنفيذ البرنامج الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني،كما تضمن تقديم بيان عن سياستها العامة السنوية، الى المجلس الشعبي الوطني وذلك لتقييمه ومناقشته لوسائل التي أعدها الوزير الأول لتنفيذ برنامجه، لا سيما بعد التعديلات التي عرفها الدستور الجزائري سنة 2008 ،والذي تم بمقتضاه تغيير منصب رئيس الحكومة بمنصب الوزير الأول، والذي حدد وظائفه التنفيذية في وضع الوسائل التي تتم بواسطتها تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ضمن مخطط العمل الذي يعرضه للمناقشة أمام النواب.

رغم أن المشرع الجزائري أقر بان الوزير الأول هو أداة تنفيذ السياسة العامة، وأعطاه العديد من الوسائل والآليات التي تساعده في تنفيذ السياسات العامة مثل المبادرة بالقوانين، والتعيين في الوظائف العليا والمقصود هنا هو تعيين الأشخاص الأكفاء والمناسبين لتنفيذ السياسة العامة، بالإضافة الى توقيع المراسيم التنفيذية، إلا أن دور الوزير الأول كأداة لتنفيذ السياسة العامة لطالما بقي مقيدا بسلطة الرئيس، باعتباره هو الذي يترأس مجلس الوزراء حيث تمر عليه كالقوانين.

كما أن سلطة الوزير الأول في التعيين في الوظائف العليا تكون بعد موافقة رئيس الجمهورية ضف الى ذلك فان توقيع المراسيم التنفيذية تكون بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك، ولو أن دستور 2016 وبعد التعديل الذي مس المادة (85) ،حيث تم حذف موافقة رئيس الجمهورية على المراسيم التنفيذية التي يوقعها الوزير فان استقلاليتها تبقى نسبية، ولان الحكومة يتم تعيينها من طرف رئيس الجمهورية، فكل وزراءها مسئولون أمام رئيس الجمهورية عن تنفيذ برامجهم حيث يكون كل وزير مسؤول عن قطاع معين، وهو حريص بتخصيص كل الوسائل لتنفيذ برامج قطاعه ومتابعته حيث يعتبر الوزير ومهما كان قطاعه شخصية سياسية تنفيذية تقوم بوضع المشاريع المتعلقة بمجال اختصاصاته والتي يشرف على السير الحسن لها بنفسه.

ت-السلطة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دورا هاما مؤثرا في عملية تنفيذ السياسة العامة، وذلك من خلال كونها السلطة التي تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تصنعها المؤسستين التشريعية والتنفيذية فهي تكمل عملهما،ومن خلال الرقابة التي يمارسها الجهاز القضائي المتخصص- في حالة الاحتكام إليه – والمتعلقة بمدى شرعية أو عدم شرعية القرارات والتصرفات الإدارية الصادرة عن الجهات الإدارية، وبالتالي تحديد مدى الانحرافات والتجاوزات القائمة فيها، وحجم

تعسفها في تطبيق وتنفيذ التشريعات المختلفة، وفي حال ثبوت خروج الهيئات الإدارية عن هذه الأخيرة ومقاصدها وأهدافها، فإن السلطة القضائية تصدر أحكاما تدعو فيها إلى إلغاء قراراتها الموسومة بعدم الشرعية إلزمها بالتقيد بالقوانين المعمول بها، كما قد يصل الأمر إلى فرض غرامات مالية على الإدارة لصالح المحكوم له عن كل يوم تتأخر فيه عن تنفيذ الحكم، والذي يتم اقتطاعه عنوة من الحساب المالي للإدارة المعنية لدى أمين خزينة الولاية التي تقع الإدارة فيها،إلى جانب كون القاضي يملك سلطة تقديرية في تحديد مبلغ الغرامة التي تعد آلية لإجبار الإدارة على تنفيذ قراراته.

وعليه فالقاضي هو حامي الحريات خاصة القضاء الإداري منه نظرا لما يملكه من سلطة إلغاء قرارات الضبط المخالفة لقواعد المشروعية خاصة منها عيب السبب والغاية، فضلا عن إمكانية الحكم ضد الادارة من خلال تقرير مسؤوليتها عن تعويض المتضررين عن نشاط وأعمال الدولة.

ومنه فإن وظيفية السلطة القضائية لا تقل أهمية عن وظائف السلطات الأخرى لأنها الجهة التي تضمن احترام القواعد والقوانين، أثناء عملية تنفيذ مختلف السياسات العامة للدولة، واستنادا لمجموع القواعد الضابطة والمنظمة تعمل كل الجهات على احترام أداء واجباته، إلا أن تنفيذ السياسات العامة في الجزائر كثيرا ما يعرف وجود بعض التجاوزات عن القوانين، والذي يؤدي الى اختلالات كثيرة أثناء عملية التنفيذ، ولعل أهمها انتشار ظاهرة الفساد الإداري الذي أصبح مرض عضال بالنسبة للإدارة الجزائرية.

ثانيا: الإدارة المحلية في الجزائر كآلية لتنفيذ السياسة العامة.

تعزز مجال الإدارة المحلية في الجزائر بداية مع دستور 1989 ،الذي أقر التعددية، ولعل صدور كل من قانوني الولاية والبلدية لسنة 1990 ،كان له أثره الكبير في تغيير وظائف

الدولة لاسيما تلك التي تهدف الى تقديم الخدمات العمومية للمواطن وتنفيذ السياسات العامة، إذ أن ازدياد وظائف الدولة وتعقدها، وتنوعها جعل من الإدارة المركزية عاجزة أمام التوسع في جميع مناطق البلاد لاسيما في البلدان الفسيحة الأقاليم مثل الجزائر، وعدم تمكنها من الوصول بسياساتها المختلفة الى أبعد نقطة في البلاد، الأمر الذي جعل الأخذ بنظام اللامركزية (الإدارة المحلية) أمرا محتوما.

زد على ذلك فإن مدى شرعية السلطة السياسية في الدول ومدى مصداقيتها أصبح مرهونا بما تقدمه للمواطن من خدمات مختلفة، بشكل دائم ومرضي تماشيا مع متطلباتهم، فالإدارة المحلية أصبحت تشكل الرابط الأول بين المواطن والدولة كونها القناة التي تمرر الدولة من خلالها خدماتها للمواطن والمجال الذي من خلاله يعبر المواطن عن مختلف احتياجاته ومطالبه، بالإضافة إلى أن الإدارة المحلية تمثل القاعدة الأساسية والأقرب للمواطن حيث عملت الدولة على تطويرها وتحسين الأداء فيها ولعل القانون الأخير للجماعات المحلية الوالية والبلدية دليل على ذلك.

1- البلدية كآلية لتنفيذ السياسة العامة :

تقوم البلدية بتنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال الصلاحيات المخولة لها دستوريا، حيث تناول قانون البلدية صلاحيات البلدية، وهي صلاحيات متنوعة ومتعددة، تمس جميع مجالات الحياة على المستوى المحلي منها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافي، التي يخرج بها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولاته، والتي تهدف إلى التنمية وتتم المصادقة عليها وهي كما يلي:

أ- التهيئة والتنمية:

يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، كما يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.

ويبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شانه بعث وتنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي لهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.

ب- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي وبمساهمة المصالح التقنية للدولة تتولى البلدية التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، كما تسهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

كما تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح لالولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، وتسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة، كما يمكنها القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواءالنشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية كما تساهم البلدية الى جانب الدولة في التحضيروالاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي محددة في التشريع الساري المفعول واحياء ذكرى الأحداثالتاريخية ولا سيما منها تلك المخلدة للثورة التحريرية.

ت- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية االجتماعية والرياضة والشباب والثقافة و التسلية والسياحة:

يقوم المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطةالمدرسية الوطنية وضمان صيانتها، إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفيروسائل نقل لتلاميذ والتأكد من ذلك، المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية للبلدية الجوارية الموجهةللنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية ونشر الفن والقراءة العمومية، كما تقوم في ذات السياقبمجموعة من التدابير:

- اتخاذ كل التدابير التي ترمي الى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار التضامن والحماية الاجتماعية.

- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة عليها.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة.

ث- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

تقوم البلدية فيما يتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية بما يلي:

- توزيع المياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ومعالجتها، ومكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- المحافظة على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية ووضع إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.
- تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

2-الولاية كآلية لتنفيذ السياسة العامة:

تمارس الولاية باعتبارها جماعة إقليمية ال مركزية بمجموعة من الصلاحيات، تشمل جميعأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة، وتتمثل هذهالصلاحيات في:

- ✓ **التنمية الاقتصادية:**

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائلالمعبأة من الدولة، في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقيةوالعمل من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، بحيث يتم إنشاء بنك معلومات على مستوى كلولاية يجمع فيه كل الدراسات المعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقةبالولاية. كما يقوم المجلس الشعبي الولائي في إطار المخطط المذكور بما يأتي:

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي، ويشجع الاستثمارات في الولاية، كما يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسة العمومية المتواجدة بالولاية.
- يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسساتالتكوين والبحث العلمي والادارات المحلية من اجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية ويعمل علىترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين.

✓ **الفلاحة والري :**

ويبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقيةالأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي. ويتخذ كل الإجراءات الرامية الى انجاز أشغال تهيئةوتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمية، كما يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضاناتوالجفاف، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.

ويقوم بكل الأعمال الموجهة لتنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.

يساهم أيضا في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية ويعملالمجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية فيمشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير.

المطلب الثاني : دور الموارد المالية والبشرية في تنفيذ السياسة العامة في الجزائر (1989-2017)

تعتبر الموارد المالية والبشرية أحد أهم عناصر تنفيذ السياسة العامة، ذلك أن عملية رسم السياسة العامة ترتكز على ميزانية معينة، وموارد بشرية مخصصة، حيث أن كل قطاع تخصص له موارد مالية معينة حسب العمل المراد انجازه بالإضافة الى اليد البشرية المخصصة في ذلك المجال وحسب الإمكانيات المستعملة لتنفيذ تلك السياسة العامة، ومدى تحكم العنصر البشري فيها.

أولا: الموارد المالية كآلية لتنفيذ السياسة العامة.

تحظى الموارد المالية بأهمية كبيرة في عملية تنفيذ السياسة العامة، لدرجة أن المورد الماليتحكم في مدى تطبيق السياسة العامة من عدمه، وذلك حسب قدرة الحكومة على توفير هذا الموردولان عملية تنفيذ السياسة العامة ترتبط بضرورة توفير الموارد المالية فان الدولة بمؤسساتها المختلفةالمسؤولة على تنفيذ السياسة العامة تسعى لتخصيص موارد مالية لذلك.

ولأن المال هو الوقود الحقيقي لكل سياسة عمومية، فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة يتوقفعلى ما يرصد من موارد مالية تهدف إلى إنجاح وتنفيذ هذه السياسة، وكثيرا ما تبرر الحكومات عجزهاعن مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق برامجها بنقص الاعتمادات المالية، وبالتالي عدم توفرهاعلى الوسائل التي توصل إلى تحقيق أهدافها، إلا أن الحكومة تأخذ مواردها من المجتمع من خلالمختلف أنظمة الضرائب وتعود مرة أخرى لتوزيعها من خالل تنفيذ مختلف السياسات العامة القطاعيةالتي تشرف عليها، فإن البعد المالي يرتبط بسياسة تعبئة الموارد التي تتبعها الحكومة والأجهزةالعمومية التابعة لها، وكل سياسة عمومية لا تتوفر على الوسائل المالية

لإنجاحها تعتبر سياسة بدونمفعول يذكر، ويعبر عن ضعف الإرادة السياسية للحكومة، وتوفير الموارد المالية لبعض البرامجالحكومية بشكل مستمر أو استثنائي يترجم الاهتمام الحكومي بالقطاع المستهدف الذي توليه الحكومةالعناية المطلوبة.

تعتمد الحكومة الجزائرية على مجموعة من المصادر لتمويل الخزينة العمومية، متبعة في ذلكسياسة مالية محددة يتم على أساسها تحديد النفقات العامة للدولة والمتمثلة أساسا في الأموالالمخصصة لتنفيذ السياسات العامة المختلفة، وهناك العديد من المصادر التي تعتمدها الدولة لتمويلخزينتها العمومية على رأسها البترول الذي يمثل نسبة كبيرة تفوق الـ 95%.

ثانيا:عائدات البترول مصدر رئيسي لتمويل الخزينة العمومية.

تعتبر الموارد المالية أحد أهم وسائل تنفيذ السياسات العامة، والجزائر على غرار بعض الدولوباعتبارها دولة تعتمد بشكل كبير على مداخيل البترول فهي تضع سعر مرجعي أثناء عملية وضعمشروع ميزانية العامة السنوية للدولة، يتماشى وسعر البترول في السوق العالمي، وعليه فانه لتقلبات أسعار البترول انعكاس على إعداد ميزانية الدولة وعلى سيرورة تنفيذ سياساتها العامة بشكل مستقرفهي تتأثر وفقا الرتفاع وانخفاض أسعار البترول فقد يكون التأثير سلبي وقد يكون ايجابي وسنحاولمن خلال هذا العنصر توضيح كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على تنفيذ السياسات العامة فيالجزائر.

المطلب الثالث: الموارد البشرية كآلية لتنفيذ السياسة العامة.

يعتبر المورد البشري أهم مورد تنفيذي الى جانب الجهاز الإلداري، ولقد بدا الاهتمام مؤخراواضحا بالموارد البشرية لا سيما في ظل التطورات التي أصبح العالم يعيشها اليوم وتنوع الوسائلالتكنولوجيا الحديثة التي أصبحت تتطور يوم بعد يوم ولهذه الأخيرة، تأثيرا واضحا على عملية تنفيذالسياسة العامة، ما يؤدي الى ضرورة الاهتمام بالمورد البشري الذي يتميز بالتمكن التكنولوجي، لاسيما في ظل التنافسية وجودة الأعمال والاستغلال الأمثل لعامل الوقت بات من الضروري الاعتماد على التكنولوجيا المختلفة وبالتالي اقتناء العنصر البشري الذي يتمتع بالكفاءة العالية في استخدام هذهالوسائل، وعليه سنتناول في هذا المطلب مفهوم الموارد البشرية، وأساليب استقطابها بالإضافة الىالعمل على تحيينها وفق ما متطلبات العصر الحديثة.

أولا:أهمية الموارد البشرية في تنفيذ السياسة العامة.

الهدف الأساسي لإدارة الموارد البشرية هي أن المنظمة يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا أدارتمواردها البشرية بسياسات وتطبيقات قادرة على تزويد المنظمات بالحجم المناسب للأفراد معالسلوكيات المناسبة والكفاءات المطلوبة لكن ما هو جيد ومناسب ومطلوب يتوقف على الاحتياجاتوالأهداف الرئيسية للمنظمة والتي تصدر من المضمون الداخلي والخارجي للمنظمة، لا سيما في ظلالتطورات التكنولوجيا التي وصل إليها العالم اليوم وباعتبار الجزائر إحدى الدول التي بدأت تتجه نحوعصرنة إدارتها وتحسين الأداء فيها وفق متطلبات العصر ولتنفيذ السياسات العامة بأكثر فعالية فهيبحاجة الى رفع مستوى موظفيها وفق ما تتطلبه هذه التطورات، لان اعتماد الإدارة على موارد بشريةذات كفاءة يودي إلى مرونة في التعامل مع التطورات الحاصلة على مستوى الإدارة وتسهيل عمليةتنفيذ السياسات العامة، التي تقوم على

خدمات عصرية تتطلب عنصر بشري عصري، وتقوم الدولةالجزائرية ومن أجل تحسين الأداء في الإدارة بمجموعة من الإجراءات.

ثانيا: مكانة التنمية البشرية في سياسات الإصلاح.

نظرا لكون العنصر البشري هو مصدر كل سياسات الإصلاح والعامل الرئيسي لنجاحها، فقدخصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية جزءا كبيرا من مخطط عملها لتنمية القدرات المهنيةللمستخدمين وتأهيل الكفاءات قصد الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها الإصالحات الجديدة لاسيما فيما يتعلق بـ :

- مواصلة سياسة تحسين معدل التأطير على مستوى الإدارات المحلية، وذلك بترجيح إدماج المستخدمين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)
- تمكين الولايات المنتدبة الجديدة من الاستفادة من برنامج خاص للتوظيف واعادة نشر الموظفينكفيل بجعلها عملياتية فور.[1]
- إعادة تشكيل شبكة مؤسسات التكوين عن طريق إتمام إنجاز هياكل التكوين الجهوية المتواجدة حاليافي طور الإنجاز.
- مباشرة تجسد مخطط التكوين الذي سيشمل جميع الفئات المهنية، وذلك بتعبئة جميع مؤسساتالقطاع وتعزيز قدرات التكوين من خالل تنفيذ برنامج للتعاون مع قطاعي التعليم العالي والتكوينوالتعليم المهنيين، إضافة إلى التعاون الدولي في مجال التكوين.
- تطوير مناهج التكوين باستحداث أرضيات معلوماتية حديثة للتعليم والتكوين عن بعد، والتي ستمكنمن تكوين عدد أكبر من الموظفين.

[1]–مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 310.

- إعادة تنظيم المدرسة الوطنية للإدارة ومراجعة نظام التكوين فيها، وذلك بتطوير تكوين ذو نوعية فيمجال الإدارة العمومية العليا.
- مراجعة تنظيم المركز الوطني للبحث والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية وجعله أداة فعالة للبحثوالتحليل في خدمة التنمية المحلية، وذلك في إطار التوجهات الجديدة.
- وضع حيز التنفيذ لبرنامج التعاون مع قطاع التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، وهو ما سيسمح بتثمين نتائج البحث واستغلالها في إطار المحاور الإستراتيجية لتطوير السياسات العموميةالتي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

من جهة أخرى، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تجسيد أعمال أخرى من أجلمرافقة هذه المجهودات، السيما من خلال مباشرة إعداد نظام الإعلام الخاص بالموارد البشريةوادراجها في إطار التسيير الإستشرافي(SIRH)، الذي سيسمح بعصرنة تسيير الموارد البشرية للمستخدمين وادخال لمعلوماتية في أعمال التسيير الروتينية، وهو الأمر الذي سينجم عنه مستقبلا توجيه الجهود نحو األلبعاد اإلستراتيجية لتنمية المورد البشري.

ومنه فإن الإدارة تقوم بعدة إجراءات تكوينية على مستوى المورد البشري لمسايرة التطوراتالحاصلة على المستوى التكنولوجي، وذلك بتدريب الموظفين الذين يشغلون المناصب من جهة، و اعادة النظر في كيفية اختيار وتوظيف وانتقاء الموظفين الجدد من جهة أخرى، ويعتبر التدريب أحد الطرقالتي تلجا إليها الإدارة بعد إدخال وسائل الحديثة وعصرنة كل المعاملات، وبالتالي حدوث تغييرجذري وتصبح عملية عصرنة اليد العاملة والموظفين محور التغيير فلا يمكن تسيير إدارة الكترونية فيظل غياب العنصر البشري العصري1.

[1]–مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 311.

الفصل الثاني :

دور الوزير في صناعة السياسة العامة الجزائر

المبحث الأول : المؤسسة التنفيذية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر

المطلب الاول : دور الحكومة في عملية صنع السياسة العامة.

الحكومة في النظام السياسي الجزائري، لاسيما حسب ما نص عليه كل من دستور 1989، و1996م تعد الطرف الثاني من السلطة التنفيذية وتتكون الحكومة من رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية، ومن الوزراء الذين يختارهم رئيس الحكومة ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية مع مراعاة الشخص المناسب في المنصب والذي يجب أن يتميز بالكفاءة العلمية التجربة والسمعة الحسنة والانتماء السياسي.

يجتمعون في مجلس واحد يسمى "مجلس الحكومة" وبحضور رئيس الجمهورية ويسمى "مجلس الوزراء"، الذي تتخذ فيه أهم القرارات وتناقش مشاريع القوانين قبل إحالتها على المجلس الشعبي الوطني، أين يعرض برنامج الحكومة ويضبط.

- ✓ **دور الحكومة في صنع السياسة العامة:**

الحكومة كطرف ثاني في السلطة التنفيذية ونظرا لهيمنة رئيس الجمهورية فكل صلاحياتها مستمدة من رئيس الجمهورية ومن جملة هذه الصلاحيات مايلي:

- ✓ **التشريع من خلال المبادرة بمشاريع قوانين:**

يعتبر البرلمان صاحب الاختصاص في مجال التشريع بالقوانين إلا أن الدستور يمنح الحكومة مبدأ المبادرة بتشريع القوانين اللازمة لتنفيذ برامجها المختلفة التي كانت قد التزمت بها أمام البرلمان يقدم رئيس الحكومة مشروع القانون باسم الحكومة وهناك إجراء خاص يتعين استيفاؤه إذ يتعين أن يدرس مجلس الدولة كل مشاريع القوانين قبل عرضها على مجلس الوزراء

ويكون رأيه استشاريا وعموما لا يعلن للعموم والمفروض أن تنصب دراسة مجلس الدولة على شرعية ونظامية أحكام المشروع محل الدراسة، كما يهتم مجلس الدولة على وجه الخصوص في دراسته بالتأكد من أن أحكام المشروع تندرج ضمن المجال المخصص للقانون، ويمكن أن يلفت نظر الحكومة إلى أن بعض أحكام القانون مثلا تندرج ضمن المجال التنظيمي، ويمكن أن تتوسع الدراسة أحيانا إلى الملائمة، يخضع مشروع القانون لمداولة مجلس الوزراء بعد مناقشته في مجلس الحكومة وبعدها يودعه رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني.يشعر مكتب المجلس الشعبي الوطني بالاستلام، كما يتلقى مكتب مجلس الأمة مشروع أو اقتراح القانون لاطلاع عليه.[1]

- ✓ **تنفيذ البرامج التي تمت الموافقة عليها وتقديم بيان السياسة العامة:**

يسهر رئيس الحكومة على تنفيذ البرامج الذي صادق عليه البرلمان كما يقدم رئيس الحكومة سنويا الى المجلس الشعبي الوطني بيان عن السياسة العامة وذلك كل سنة إبتداءا من تاريخ المصادقة على برامجها والذي يترتب عليه إجراء مناقشة من طرف أعضاء البرلمان تتناول عمل الحكومة، ويمكن أن تختم هذه المناقشة بلائحة.

[1] – مفيدة مقورة، السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية وآليات التطبيق (1989-2017)، جامعة صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والاداري، ص 282

المطلب الثاني : دور الوزير الأول في صنع السياسة العامة

سبق وأن عرف الدستور الجزائري منصب "الوزير الأول"، السيما دستور 1976م، الذي كان أول من وضع منصب الوزير الأول أين كان دور يمثل المساعد الأول لرئيس الجمهورية في تطبيق برنامجه وتنسيق عمل الحكومة وأعمال مجلس الوزراء، ومع دستور 1989م، استبدل منصب الوزير الأول بمنصب رئيس الحكومة والتي كرسها دستور 1996م، ليعود المشرع الجزائري مرة أخرى لإلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب الوزير الأول مكانه، الشيء الذي انجر عنه استبدال "برنامج عمل الحكومة" "بمخطط عمل الوزير األول"، وهذا ما نصت عليه المادة (77)الفقرة(05)يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول وينهي مهامه، حيث يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه.

- **مهام الوزير الأول في ضوء صنع السياسة العامة:**

كرس دستور 2008م منصب الوزير الأول، وحدد مهامه والتي تعدت مجرد البحث في محتوى برنامج الحكومة بل أضحت تتمثل في الآليات والكيفيات التي ينفذ بها برنامج الرئيس، حيث لا يسأل الوزير الأول عن البرامج الموضوعة لأنه يتم وضعها من طرف رئيس الجمهورية، إلا أنه يسأل عن الإستراتيجية المتبعة في التنفيذ واجراءات خطط العمل التي تحكم هذا البرنامج والتي يتوقف عليها نجاح أو فشل تنفيذه. يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه ويعرضه على مجلس الوزراء، يقدم الوزير الأول مخطط عمله الى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة، ويمكن للوزير الأول أن يكيف مخطط العمل هذا على ضوء هذه المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية ويقدم الوزير الأول عرضا حول مخطط عمله بمجلس الأمة مثلما وافق عليه مجلس الشعبي الوطني.

نلاحظ مما سبق أن صلاحية الوزير تحتوي على شقين، أما الشق الأول فهو يمثل الأجندة السياسية وقائمة جداول الأعمال التي تتمثل في مخطط عمل الوزير الأول، أما الشق الثاني فهو يعبر عن مختلف الوسائل والإجراءات اللازمة للتنفيذ هذا المخطط.[1]

[1] – مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 283

المبحث الثاني : مراحل وزير التربية في صناعة السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول : مرحلة مابين 2000-2019

بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم عام 1999 أمر بإنشاء لجنة علمية لتقييم المنظومة التربوية وإدخال إصلاحات عليها، وقام بن علي بن زاغو –رئيس جامعة باب زوار للعلوم والتكنولوجيا – بتشكيل لجنة في 09 ماي 2000م والتي عارضها وزير التربية الأسبق علي بن محمد بشدة، وكانت اللجنة مكونة من 157 عضوا من بينهم نورية بن غبريط التي شاركت ببحث عنوانه "المدرسة والدين" لتخلص إلى نتيجة "أن المدرسة الجزائرية تخرّج إرهابيين ساهموا في الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد عقب إلغاء المسار الانتخابي" داعية إلى تحديث المدرسة منتقدة المناهج الدراسية التي تدرس المبادئ الدينية وهذا ليس غريبا أن يصدر عن خريجة الجامعة الفرنسية.

وبعد دراسة المشروع خلال خمس اجتماعات، أقرّت الحكومة تشكيل فريق كلّف بضبط خطة عمل لتنفيذ الإصلاح التربوي تمّ عرضها على مجلس الوزراء، الذي أصدر في اجتماع 30 أفريل 2002، مجموعة من القرارات تضمّنت ثلاثة محاور كبرى:

1-إصلاح المجال البيداغوجي.

2-إرساء منظومة متجدّدة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي والإداري.

3-إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية.

وكانت أول خطوة هي إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، ثم عدل القرار ليتحول تدريسها إلى السنة الثالثة تزامنا مع وضع لجان متخصصة لإصلاح المناهج.

وقد تم تلخيص أهداف هذا النظام الجديد في:

- تنمية شخصية الطفل والمواطنين لإعدادهم للعمل والحياة.
- إكسابهم المعرف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة للتطلعات الشعبية (العدالة والتقدم).
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.
- إدراج البعد الأمازيغي
- التخلي عن الاختيار الاشتراكي.
- فتح المجال لإنشاء المدارس الخاصة.
- إدراج القسم التحضيري وتقليص مدة التعليم الابتدائي بسنة واحدة.
- تحديد فترة التعليم الإكمالي بأربع سنوات.

وحسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005، الذي أدخل مخطط الإصلاح مرحلته الثالثة، جاء وضع نظام جديد للتعليم الثانوي.[1]

صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 سبتمبر 2009 الذي يؤكد على اختيار اللغة الأجنبية حسب الحالة، أي الفرنسية أو الإنجليزية للمترشحين في مسابقات توظيف الأساتذة لمختلف الأطوار وفي جميع التخصصات.

[1] – قرقاح ابتسام، مرجع سابق، ص74

إمضاء القرار الوزاري رقم: 242 المؤرخ في 11 جوان يونيو 2015 المتضمن إقرار منهج الطور الأول من مرحلة التعليم المتوسط، مع التأكيد على طبع الكتب الجديدة للمناهج التي ستعتمد رسميًا بدءًا من الدخول المدرسي المقبل 2017/2016، على تلامذة السنتين الأولى الثانية ابتدائي والسنة الأولى متوسط بعد الاعتراف بفشل الإصلاح التربوي.[1]

المطلب الثاني : من الجيل الأول إلى الجيل الثاني تم عرض الموازنة التالية

عناصر المقارنة	مناهج الجيل الأول	مناهج الجيل الثاني
تصور المنهاج	تصور لمناهج بترتيب زمني (سنة بعد سنة)	تصور شامل وتنازلي للمناهج يضمن الانسجام الأفقي والعمودي
ملمح التخرج	تم التعبير عنه بشكل غايات لكل مادة وتكفل ببعض القيم المعزولة وغير المخطط لها	تهدف إلى تحقيق غاية شاملة ومشتركة بين كل المواد تتضمن قيما ذات علاقة بالحياة الاجتماعية والمهنية
النموذج التربوي	بنائي لكفاءات ذات طابع معرفي	اعتماد البنيوية الاجتماعية التي تضع في الصدارة الاستراتيجيات التي تمكن المتعلم من بناء معارفه ضمن العمل التشاركي
هيكلة المادة	تهيكلت على أساس مفاهيم أساسية منظمة في مجالات	تهيكلت على أساس مفاهيم منتقاة حسب قدرتها الإدماجية ومنظمة في ميادين
المقاربة البيداغوجية	المقاربة بالكفاءات التي تستدعي جملة من القدرات المعرفية	المقاربة بالكفاءات التي تعرف بالقدرة على حل وضعيات مشكلة ذات دلالة
مستوى تناول المفاهيم	حسب النضج العقلي للمتعلم ومكتسباته القبلية	على أساس الصعوبات التي تطرح عند ممارستها

[1] مرجع سبق ذكره، ص 75.

تدهور التعليم في الجزائر وفضائح الإصلاحات

مهما حاول المسؤولون تلميع صورة المدرسة الحالية ووصفها بالحديثة للإشادة بالإصلاحات فإن الواقع يثبت العكس، إذ يؤكد خبراء في المجال البيداغوجي أن ما تعرضت له المنظومة التربوية جريمة كبرى على يد مجموعة تغريبية سعت للاستئصال الفكري والتربوي والثقافي بضرب عقيدة المجتمع وقيمه ومحاربة مبادئه..

مهما حاول المسؤولون تلميع صورة المدرسة الحالية ووصفها بالحديثة للإشادة بالإصلاحات فإن الواقع يثبت العكس، إذ يؤكد خبراء في المجال البيداغوجي أن ما تعرضت له المنظومة التربوية جريمة كبرى على يد مجموعة تغريبية سعت للاستئصال الفكري والتربوي والثقافي بضرب عقيدة المجتمع وقيمه ومحاربة مبادئه وتغيير هويته بعدما سيطرت على مراكز القرار بقوة، مدعية الإصلاح والتطوير والعولمة، وقد عانى الكثيرون من الاضطهاد بسبب معارضتهم لهذا الإجرام ونادوا نادوا بإقالة هؤلاء المسؤولين التغربيين ولكن القرار كان سياسيا أكثر منه تربويا وخصوصا أن تعيين بن غبريط جاء مع فتح باب العهدات لرئيس مقعد أنهكه المرض.

فإصلاحات بن زاغو بين بن بوزيد وبن غبريط حولت التلاميذ إلى فئران تجارب وأفرغت المدرسة من المفهوم التربوي وأضعفت المستوى العلمي.

أما من جانب التأطير فالمدارس بقيت تشتكي من نقص في المعلمين والأساتذة، فأغلبهم من فئة المتعاقدين ودون إدماج موازاة مع ارتفاع عدد التلاميذ، رغم تفشي البطالة بين أوساط خريجي الجامعات والمعاهد وعدم اجتيازهم لاختبارات التوظيف مما نجم عنه ظاهرة " الغش "

بين التلاميذ والأساتذة لرفع نسب النجاح مع ازدياد وتيرة الاحتجاجات، فقد واجه كل من بن بوزيد وبن غبريط غضب النقابات والتلاميذ وأوليائهم على حد سواء.

وبعد تثبيت القدم التغريبية بدأ اللعب على المكشوف فخلال ندوة تقييمية للإصلاحات سنة 2015 يصرّح المستشار الأول لبن غبريط فريد بن رمضان علنا في بأن النية ستتجه إلى استبدال العامية باللغة العربية الفصحى، وذلك بحسب زعمه أن الأطفال في بدايات تعليمهم يجدون صعوبة في فهم الفصحى، مشيرا إلى أن دول العالم أجمع تدرّس في السنوات الأولى بـ" اللغة الأم"، أي العامية الدارجة.

ولكن الشارع الجزائري انتفض رافضا لهذا الاعتداء الصارخ على مقومات الأمة فلم تجد بن غبريط سوى القول أنها مجرد مقترحات لم يتم الفصل فيها بعد.

بعدها بأشهر تطفو على السطح قضية استقدام المفتشين التربويين الفرنسيين للاستعانة بخبرتهم على اعتبار أنهم كفاءات ولكن الوزيرة كالعادة تحوّل القضية إلى مجرد إشاعة وتؤكد أنهم لا يتدخلون في المناهج الدراسية لتستمر في تحضير خلطاتها السحرية في الغرف المغلقة والسفلية.

بعد تثبيت القدم التغريبية بدأ اللعب على المكشوف فخلال ندوة تقييمية للإصلاحات سنة 2015 يصرّح المستشار الأول لبن غبريط فريد بن رمضان علنا في بأن النية ستتجه إلى استبدال العامية باللغة العربية الفصحى.[1]

وتخرج مجددا بقرارات واضحة لفرنسة الجزائر حيث أضافت إلزامية اختبار اللغة الفرنسية لمسابقات التوظيف في قطاع التربية، بعدما ألغت الاختيار بين الفرنسية والإنكليزية

[1]– تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي،

كما كان معمولا به سابقا، ونظرا لأن القرار لم يمر بسلام ولاقى استهجانا كبيرا برّرت بن غبريط الإجراء على أن 90 بالمئة من المترشحين يختارون الفرنسية عندما يكون اختبار اللغة اختياريا.

ثم تتمادى السيدة رمعون في تقزيم حجم الأستاذ وإهانته بتوزيع أقراص مضغوطة على تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي في مختلف ولايات الجزائر، تحتوي على كامل البرنامج الدراسي، ولم يشف ذلك غليلها لتدرج دسيسة جديدة في اختبار اللغة العربية لبكالوريا 2018 فورود جملة "وإن رأيت معلما يجعل غرضه الأول المال والجاه وعرض الحياة الدنيا فهو كذلك معلم فاسد"، يعد إساءة مباشرة للمعلم الذي خرج مطالبا بتحسين ظروفه وهذا من حقه، فالظلم الذي يطاله كبير، أين هي العدالة حينما يكون راتب شهر واحد للوزير القائم على قطاع التربية يعادل مجموع رواتب سنوات عدة للمعلم الذي يعاني من آثار عمله مدى الحياة، لذا كان لزاما منحه امتيازات خاصة كحق له وليس منّا ولا صدقة من أحد.

وفي جرم آخر يوضع اسم الكيان الصهيوني على خريطة فلسطين في كتاب الجغرافيا لتتحجج بن غبريط أنه خطأ مطبعي، فضلا عن أخطاء والأصح تسميتها مغالطات كثيرة في بقية البرامج.

ولأن الرأي العام ثار ضد بن غبريط بعدما انكشفت ألاعيبها تجند الكثيرون لعزلها وجاءت الفضيحة الكبرى في تسريبات بكالوريا 2016م والتي طالب على إثرها مجموعة من النواب بإقالتها ولم تستجب السلطة لمطلبهم وكأنها تمثل سلطة أكبر لتتمادى بحذف البسملة من الكتب المدرسية في بداية السنة الدراسية 2018/2017 لأنها تعلم يقينا أن البسملة من صميم معتقداتنا، فهي ليست مجرد كلام للتهليل أو تمتمة للتضليل، إذ أننا لا نبدأ عملا إلا بها وفي كل الأحوال نذكرها قياماً أو قعوداً عند تلاوة القرآن أثناء الصلاة وعند الوضوء أو أكلاً أو

شرباً، فذكر الله سبحانه وتعالى في بداية أي عمل يكون تبركاً وتيمناً واستعانة على إتمامه وكماله، وطلب القبول والإخلاص لله في الأقوال والأفعال بما فيه الخير والبركة، والبسملة لا تزيد المسلم إلا كل خير وبر وحفظ ورعاية إلهية.

وتواصل المبعوثة حربها على الإسلام بحظر النقاب في المؤسسات التعليمية ثم تفجر الوضع بمنع الصلاة في المدارس في بداية شهر فيفري 2019م من غير تورع، وتجعل المجتمع كله ناقما عليها مؤججة حالة الغضب فيتبلور الغضب الشعبي في شعارات رفعت ضدها في حراك 22 فيفري وأبرزها " حرروا أبناءنا من بن غبريط" و" الشعب يريد رحيل النظام... الشعب يريد رحيل بن غبريط."[1].

لقد عاث أصحاب المشروع الفكري التغريبي الفرنسي في المنظومة التربوية فسادا في مخطط محاربة مقومات الأمة الجزائرية وثوابتها ولكن ذلك لن يتأتى وبيننا الصادقون وعليه وبعزل بن غبريط يجب اجتثاث كل جذورها واستبدال كل المناهج الدراسية التي وضعتها والتي اعتمدت أساسا سياسة الحشو والتكثيف مثل التاريخ الذي يدرس لتلامذة السنة الثالثة ابتدائي، لتظهر النتائج الكارثية خصوصا في الرياضيات التي تدرس بلغتين في كتاب واحد حتى عجز التلميذ عن الفهم وصار يخلط بين الترتيب التصاعدي والتنازلي ووحدات قياس الأطوال والأوزان، وكيف له أن يحل المسائل التي صارت تسمى الوضعية ويحتار أين يضع الإجابات.

في جرم آخر يوضع اسم الكيان الصهيوني على خريطة فلسطين في كتاب الجغرافيا لتتحجج بن غبريط أنه خطأ مطبعي، فضلا عن أخطاء والأصح تسميتها مغالطات كثيرة في بقية البرامج.

[1] - تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي

والعمليات فكل مرة يطلب منه تغيير موضعهما، ولكن هذا لم يمنع من زيادة عدد الناجحين ولو بعقول مشوشة وتحصيل علمي ضئيل.

حتى نسبة النجاح في البكالوريا عالية جدا مقارنة بسنوات ما قبل الإصلاحات، مما استلزم تضخيم العلامات والغش لرفع نسب النجاح وكأن هذا هو التطور المنشود، فنكوّن جيلا بشهادات عليا متخلفا عقليا ومعاقا جسديا بمحفظة يعجز البالغ عن حملها فكيف بالصغير الذي صار يرى المدرسة سجنا والتعليم تعذيبا يعجز عن تحمله بل وفي عدة تحقيقات ميدانية ومع تلامذة في مختلف الأطوار يعلنونها صراحة كرهم الشديد للدراسة ليصاب الأولياء بخيبة أمل كبيرة مع كل ما يبذلونه من مجهود في تدريس أبنائهم سواء في البيت أو بإلحاقهم بالدروس الخصوصية التي تكلف الكثير رغم ذلك فالنتائج لا ترقى إلى المستوى المطلوب.[1]

نتائج كارثية

وضعت المؤسسات التربوية اختبارات تعتمد على تفعيل القدرات واكتساب المهارات، ولكن هذا ما لم يتوافق مع قدرات التلميذ وإمكانياته، مما جعل نتائج الاختبارات ضعيفة مقارنة مما كانت عليه في السنوات السابقة وخصوصا للسنة الأولى ابتدائي، وعلى سبيل المثال وبالاضطلاع على نماذج من اختبارات هذه الفئة التي تخضع أول مرة للامتحان، فإن صياغة الأسئلة كانت صعبة في كل المواد حتى الرسم الذي يعتبر ترفيها كان عبارة عن عمليات جمع وطرح لاستخراج اللون، مادة اللغة العربية كانت صعبة أيضا حيث طلب من التلميذ كتابة كلمات بحرف الضاد والظاء وهو ما زال في خطواته الأولى في عالم الحروف، ناهيك عن كتابة الكلمات والجمل المركبة أما مادة التربية العلمية فهي عبارة عن نصوص أدمجت بأسئلة يعجز الطفل عن فهمها، وكذا التربيتان الإسلامية والمدنية واللتان لم تقلا صعوبة عن المواد

[1]– تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي.

الأخرى، لتكون النتائج ضعيفة، حتى أن نقاط التلاميذ كانت بين الصفر والثلاثة اللهم بعض التلاميذ وعددهم قليل جدا والذين تحصلوا على علامات تفوق الخمسة لذا فالعلامات سيئة عموما، وهذا ما خلق استياء كبيرا لدى الأولياء وخصوصا أنهم حضروا جيدا للامتحانات، ولكن النتيجة كانت غير متوقعة تماما مما سبب لهم إحباطا وجعل نفسية أبنائهم صعبة، وعند استقبال المعلمين لهم واستنكارهم لهذه الطريقة في صياغة الأسئلة، كان رد المعلمين أنهم ملزمون بإتباع المنهجية فهي إصلاحات الجيل الثاني التي تحتم عليهم التقيد بهذه الإجراءات، وعليه فالتجربة توضح أن هذه الإصلاحات لم تتبن نموذجا تربويا واضحا، إنما جمعت كمًّا من النماذج غير المتكاملة مما يزيد في صعوبة فهم التلميذ وتطبيقاته[1].

حذف السنة السادسة ابتدائي فذلك تجاوز خطير، فالأطوار التعليمية تقسم وفق مراحل نمو الطفل والمراهق، ففي الابتدائي تم تحديد السن من السادسة إلى التاسعة ومن التاسعة إلى الثانية عشرة في طورين، وفي المتوسط من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة يوجد طور، ولكن تم خلط هذه المراحل لينتقل التلميذ إلى المتوسط وهو غير قادر على مجاراة التغيير.

وبالتحدث إلى بعض تلاميذ السنة الأولى ابتدائي، كان واضحا عليهم اليأس والإحباط وتراجع معنوياتهم أمام رؤية معدلاتهم والتي كانت دون المتوسط، فكيف سيتعلم التلميذ بهذه الظروف النفسية السيئة[2].

والأخطر هو قرار الانتقال التلقائي لكل تلاميذ السنة الأولى بحجة المقاربة بالكفاءات وفي ذلك ظلم كبير للتلميذ بل يجني على مستقبله ويتسبب في تأخره عن الاستيعاب وعدم مساير وتيرة التعلم إذ لا يملك الأدوات الأساسية للعمل ،فالقاعدة غائبة وهو غير متحكم

[1] تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي.
[2] تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي.

بالحروف والأرقام فمن أين سيصل لتركيب الجمل وحل المسائل في مستوى أعلى. أما حذف السنة السادسة ابتدائي فذلك تجاوز خطير، فالأطوار التعليمية تقسم وفق مراحل نمو الطفل والمراهق، ففي الابتدائي تم تحديد السن من السادسة إلى التاسعة ومن التاسعة إلى الثانية عشرة في طورين، وفي المتوسط من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة يوجد طور، ولكن تم خلط هذه المراحل لينتقل التلميذ إلى المتوسط وهو غير قادر على مجاراة التغيير. وجاء الحل لتغطية الخلل في الدورة الاستدراكية وهي مثال حي عن تكريس الرداءة والغش وتضخيم النقاط للمرور إلى القسم الموالي.

إعدام مناهج بن غبريط وضرورة البديل عاجلا

كما عملت بن غبريط على تصفية الكفاءات من وزارة التربية، يجب تصفية رداءتها، بتقليص الحجم الساعي للغة الفرنسية أو استبدالها مباشرة بالانجليزية، وإعادة الاعتبار للغة العربية، وكذا زيادة الحجم الساعي والنوعي للتربية الإسلامية التي لم يعد يظهر أثرها في تربية أبنائنا بعدما صارت تدرس لساعة واحدة أسبوعيا، فلا عجب أن تتحول المدارس إلى صورة مستنسخة عن أوكار العصابات من انعدام الاحترام، الانحلال الخلقي، عنف وشجارات يومية بيع للمخدرات كقطع الحلوى، تبادل للفيديوهات الإباحية وملابس فاضحة زد على ذلك نكتا منحطة، وبعدها نستغرب إن فقد أحدهم عينه أثناء شجار أو أصيب بكسور وجروح بليغة أو حتى الوفاة، فالمدرسة التي كانت أسرة ثانية للطفل صارت حقلا لتجربة الفرنسة والحداثة المزعومة حسب سلم تقييم بن غبريط الذي يقيم الصلاة بالسالب.

وعليه فإن عملية تغيير المناهج صارت ضرورة ملحة، بتعيين لجان مختصة تسير وفق الخطوات التالية:

- اعتماد منهجية واضحة ومدروسة وفق أهداف المجتمع وإشراك كل المعنيين بالعملية التربوية من لشركاء وفاعلين من مؤسسات رسمية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تحضير مناهج تتوافق مع نظم المجتمع ومقوماته ويساير التطورات التربوية الحديثة.
- تحديد الأهداف لكل مرحلة تعليمة.
- وضع لجنة علمية بكفاءات عالية لكل مادة من المقرر الدراسي.
- الاهتمام بتنمية الفرد بمراعاة كل الجوانب لشخصية التلميذ (النفسي– الاجتماعي – المعرفي أي القدرات العقلية– البدني) مع مراعاة الفروق الفردية.
- إسقاط المناهج التعليمية على الواقع المعيش.
- ترقية الفكر بتنمية قدرات التلميذ وتعزيز طرق الابتكار وروح الإبداع.
- الاهتمام بالنوعية أي الانتقال من التصور الكمي إلى الكيفي، ومنها تقليص البرامج المكثفة، ونبذ عملية الحشو.
- تحديد طرق التدريس ووسائل التعليم الناجعة.
- تحديث المدرسة بالوسائل التكنولوجية الحديثة وتكييفها مع النشاطات المبرمجة.
- فتح دورات للتكوين والتدريب للمعلمين، الأساتذة والمديرين على الكفاءات المهنية والبيداغوجية الضرورية للتجديد البيداغوجي للمقاربات.
- إلغاء الانتقال التلقائي لتلاميذ السنة الأولى ابتدائي.
- تمديد الدراسية الابتدائية إلى 06 سنوات كاملة.
- إلغاء الدورات الاستدراكية.
- الاهتمام بإعادة صياغة الكتب العلمية باللغة العربية كاملة وإزالة الرموز الفرنسية.

كانت هذه بعض المقترحات لمجموعة من المختصين في مجال التربية كبداية لإعداد مناهج جديدة من تشخيص أولي للأزمة التي تمر بها المنظومة التربوية.

مشروع الإصلاحات الذي تبنته الجزائر في السنوات الأخيرة مس العديد من القطاعات وأولها قطاع التربية والتعليم كمحاولة للنهوض بالمنظومة التربوية وجعلها مواكبة للتطورات التي يشهدها العالم في شتى المجالات، وكذا لتغيير هيكلتها الأصلية المتهمة بتنشئة الإرهاب ورعايته ،هذا الأخير الذي لم يحدد له بعد تعريفا دقيقا وموضوعيا.[1]

[1] تحديات المدرسة الجزائرية بعد انهيار المشروع التغريبي.

المطلب الثالث : إصلاحات التربوية من بن بوزيد إلى بن غبريط

إصلاحات بن غبريت

وبتعين نورية بن غبريت رمعون وزيرة للتربية والتعليم واصلت مسيرة بن زاغو وعلى نهجه أمدتنا بالجديد من إصلاحات تصحبها كل مرة فضيحة مدوية بدأتها بإقرار الكيان الصهيوني كدولة إسرائيل عوض لفلسطين المحتلة ورغم كل الانتقادات التي وجهت لها استطاعت الاستمرار في منصبها بأخطاء وتجاوزات أكبر لتفاجئنا بل لتفجعنا بقرار حذف البسملة من مقدمة الكتب المدرسية.

دون إغفال برنامج التعاون مع فرنسا وخبرائها في قطاع التربية عن طريق تكوين بيداغوجي، فيه محاور عديدة لتحضير الكوادر التربوية، حتى ينسجموا مع الإصلاحات المقبلة، والمنهاج الجديد، و"مع طريقة تدريس اللغة الفرنسية."

حصيلة الإصلاحات

توالت الإصلاحات التي تحتاج إلى إسعافات مستعجلة، لأن إصلاح الإصلاحات لأتى بنتيجة عكسية سلبت المنظومة التربوية ما تبقى يصلح منها، حيث أصبحت الرياضيات تدرس بلغتين في كتاب واحد حتى عجز التلميذ عن الفهم وصار يخلط بين الترتيب التصاعدي والتنازلي وكيف له أن يحل المسائل التي صارت تسمى الوضعية ويحتار أين يضع الإجابات والعمليات فكل مرة يطلب منه تغيير موضعهما، ولكن هذا لم يمنع من زيادة عدد الناجحين ولو بعقول مشوشة وتحصيل علمي ضئيل.[1]

[1]– ليلى جبارة، الاصلاحات التربوية، من بن بوزيد إلى بن غبريت، الموقع الالكتروني : www.z-dz.com

حتى نسبة النجاح في البكالوريا عالية جدا مقارنة بسنوات ما قبل الإصلاحات حتى تثمن بالمصداقية والنجاعة.

ويهذا يكون التيار التغريبي قد نجح في مسعاه كما يقول حمزة بلحاج المدير الفرعي السابق المكلف بالتعاون والعلاقات الدولية بوزارة التربية الوطنية : تعلم اللغة الفرنسية بالثقافة الفرنسية عن طريق قيم الحضارة الفرنسية، أي نجعل قيم المتعلم نسبية، عن طريق طرح المتعلم أسئلة حائرة عندما يقرأ نصوصا تمثل له حالات غرابة عن الثقافة الأم.. وهذا ما لم يتحقق في المدرسة الجزائرية بنظامها السابق.

النظام القديم

لقد أنجب النظام القديم للتدريس في الجزائر نوابغ وعباقرة صار الغرب يبحث عنهم ويقدم لهم كل الامتيازات وتوفير الإمكانيات للعمل لأنهم مؤهلين من كل الجوانب، وماذا لو أبقي على ذاك النظام الفعال مع إدخال بعض التعديلات عليه لمسايرة تقنيات الاتصال والتكنولوجيات الحديثة مع الحفاظ على الثوابت وعناصر الهوية هل كنا سنرى ما نشهده اليوم من تراجع ومهازل؟.

يعيبون عليه تبنيه أساليب تقليدية مبنية على التلقين، وتجاهلوا أن التلقين هو ما منهاج اعظم مدرسة عرفتها البشرية مدرسة محمد صلى الله علية وسلم المعلم الأول، فما يتلقاه الطفل يوسع معارفه لا ما يخضع له الآن من تقنية التفكير والتحليل لينتقل إلى مرحلة الإتقان والإبداع الفكري والعملي، كيف له أن ينجز وهو فاقد للمادة الأولية، وقد كانت نتائج السنة الأولى ابتدائي للجيل الثاني كارثية بتلامذة منهارين وأولياء مستائين.[1]

[1] مرجع سبق ذكره.

بين النظام السابق ونظام الإصلاحات

كان الطفل سابقا يقضي ست سنوات في المرحلة الابتدائية يتعلم فيها القراءة، الكتابة والحساب ويتقنها لينتقل للقسم الموالي وإلا أعاد السنة، أما حاليا فيتلقى كما هائلا من المعلومات وينتقل للسنة الثانية آليا حتى وإن كان تحصيله منعدما. التلميذ الذي كان يحترم المعلم والمعلمة كأبيه وأمه أو أكثر صار لا يقدر أحدا بل وازدادت ظاهرتي الانحلال الخلقي والعنف المدرسي حدة حتى تخطت الضرب والجرح إلى القتل. غياب الكفاءات رغم تحصيلهم للشهادات، فنسبة كبيرة من المؤطرين محدودي الأداء التعليمي والتربوي.

إتباع منهجية الاستخلاف التي تجعل علاقة المعلم بالتلميذ مادية فقط حيث يسعى لإشغال منصبه لتحصيل الراتب ومواصلة البحث عن عمل، مثلما حدث العام الماضي في مدرسة ابتدائية لقسم في السنة الرابعة مرت عليه خمس مستخلفات وقالت آخرهن للتلاميذ بعد عشرين يوما من استقدامها لن أكمل تدريسكم لأن تخصصي فيزياء ويجب أن أدرس في متوسطة فقد أخبروني أنهم لن يدفعوا راتبي وخرجت من القسم.

تضخيم النتائج ولو بالغش للوصول إلى نتائج إيجابية بتحصيل علمي ضعيف. قد تكون هذه الإصلاحات من أهم مفسدات المدرسة ولكن هذا لا ينفي مسؤولية الأسرة ودورها في تكوين الطفل بالتوجيه والإرشاد وحتى التعليم، كما آن للمجتمع دورا مهما في صقل فكر التلميذ الذي ينهل منه بالاحتكاك بالآخرين.[1]

[1] مرجع سبق ذكره.

حل مقترح

الإصلاحات لا تكون من جهة معينة متفردة بقراراتها أو تيار مستقل لا يحمل قيم المجتمع ونظمه، إنما يجب آن تتشارك كل الأطراف معلمين، أولياء تلاميذ، نقابات، مستشارين تربوين وكل متخصص يمكنه الإفادة في المنظومة التربوية رئيسا مرؤوسا. الأمر صار قرارا سياسيا أكثر منه مطلبا اجتماعيا إذ أنه رغم كل الأخطاء والفضائح التي تحدث بقطاع التربية والتعليم، لا أحد يزعزع من منصبة بل ويتم تعيين الوجوه نفسها رغم تغير الحكومات.[1]

نوعية التعليم وأداء المدرسة الجزائرية اليوم لم يرق حتى إلى درجة المتوسط، ولا يمثل مطلب المجتمع ،عكس تصريحات نورية بن غبريت الوزيرة الحالية بأنه "من مسؤولية المدرسة الجزائرية التي حظيت باستثمارات كبرى وعلى جميع الأصعدة أن تحقق اليوم هذا المطلب وتواكب طموحات المجتمع ككل" لقد تحققت استثمارات للمنتفعين على حساب جيب المواطن الذي صار يشتري كتبا جديدة كل سنة مع زيادة السعر وإثقال المحفظة ليصير التلميذ معاقا جسديا متخلفا علميا.

فيجب تخفيف البرامج التعليمية والعودة إلى الطريقة الكلاسيكية للتدريس بالأهداف عوض المقاربة بالكفاءات التي لم تجد لها أرضية مهيأة للتنفيذ، والتي إن استمرت ستجني على جيل آخر قاطع طريقه للعلم طريق إصلاحات موجهة لخدمة أجندة مدعومة.

[1]– ليلى جبارة، الاصلاحات التربوية من بن بوزيد إلى بن غبريط، رابط الموقع : www.z-dz.com

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على كيفية صنع وتطبيق السياسة العامة في الجزائر باعتبارها مدخل لحل المشكلات القائمة في المجتمع انطلاقا من التعديل الدستور ي لسنة 1989 ،الذي أعاد تنظيم وهيكلة طبيعة النظام السياسي الجزائري، الذي صاحبه تغيير في هذه العملية كما حدد كيفيات الصنع وأدوات التنفيذ المختلفة ووسائل الرقابة عليها بالإضافة الى تحديد المؤسسات المخولة بذلك بما فيها الرسمية وغير الرسمية، ولقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النظام السياسي في الجزائر ينفرد بمجموعة من الخصائص التي تجعل من الصعب الوصول الى معرفة حقيقة عملية صنع السياسة العامة والأسس التي تقوم عليها، ولقد خرجنا من خلال هذه الدراسة بمجموعة من النتائج التي تبين لنا ذلك جليا:

- عملية صنع السياسة العامة وكل عمليات صنع القرار في الجزائر محصورة في دائرة ضيقة تتمثل في السلطة التنفيذية، إذ يعتبر رئيس الجمهورية محور العملية السياسية في الجزائر، وذلك من خلال هيمنة رئيس الجمهورية والحكومة، حيث لا حطنا استعمال كبير لحق الرئيس في التشريع عن طريق الأوامر في مقابل ضعف أداء السلطة المعنية بالتشريع، والسبب راجع الى مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري، الذي يعزز ويقوي دوره في عملية صنع السياسة العامة على حساب المؤسسات الأخرى مثل البرلمان والحكومة، ورغم فتح مجال التعددية للمشاركة السياسية إلا أن النظام السياسي في الجزائر يتجه نحو إعادة تركيز السلطة في يد شخص واحد والمثال على ذلك الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والذي حكم البلاد أربعة عهدات متتالية أي ما يعادل العشرون سنة.

- الارتجالية في عملية صنع السياسة العامة، فالكثير من السياسات تم وضع بشكل قرارات ارتجالية غير مدروسة، بالإضافة الى سياسة المشروطية التي كان لها دخل كبير في

توجيه السياسات المختلفة في البلاد، حيث فرضت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الحكومة تبني مختلف السياسات الإصلاحية مقابل القروض المالية، الأمر الذي جعلها تضع العديد من السياسات تحت ضغط وتوجيه هذه المؤسسات.

- غياب التنسيق والتكامل بين الوزرات والقطاعات المختلفة، أين يفترض أن تكون هناك سياسات شراكة وتنمية بين مختلف القطاعات من أجل تحقيق التنمية والتواصل بينها للاستفادة وتبادل الخبرات بينها، إلا أن هذا ما يغيب في الحكومة الجزائرية، حيث نلاحظ انفصال القطاعات وعدم وجود آليات شراكة وتعاون فيما بينها.

- وجود خلل في عملية التنفيذ فعادة ما تعاني عملية تنفيذ السياسة العامة على أر ض الواقع، من عدة مشاكل، كالمشاكل المالية التي كثيرا ما تعطل إتمام عمليات التنفيذ، أو بعض الصعوبات التقنية وغيرها من المشاكل، وهذا يدل على أن السياسة تتم بطرق ارتجالية وغير مدروسة.

- عملية صنع السياسة العامة في الجزائر لا تقوم على أسس نظرية عالمية، و لا تعتمد الحكومة على مراكز البحث والاستشارة، والتي يفترض أن تقوم بدراسة وتحليل هذه العملية، بالإضافة الى البحث في ترشيدها وفق ما تملكه من موارد.

على رغم من وجود هيئات استشار ية في الجزائر إلا أنها تقتصر بتقديم الاستشارة في مجالات محدودة مثل المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها لا تقدم الاستشارة إلا إذا لجأت الحكومة لاستشارتها والأخذ باقتراحاتها.

بالإضافة الى ضرورة إنشاء مراكز البحث والاستشارة الخاصة بعملية صنع تنفيذ السياسة العامة تضم مختلف المختصين في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها والتي تساهم بدورها في عملية صنع السياسة العامة، بشكل مخطط وعقلاني حيث تساهم في عملية ترشيد السياسات العامة وجعلها تتماشى مع ما تملكه الدولة من آليات التنفيذ المختلفة لا سيما تلك المتعلقة بالموارد المالية، وتجنب القرارات الارتجالية الأمر الذي يضمن تحسين الأداء الحكومي من جهة وتحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع ترضي جميع أفراد المجتمع، وتخدم الصالح العام من جهة أخرى.

قائمة المصادر

و المراجع

1-ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر (1989-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2010-2011.

2-أعراج سليمان، دور الجماعات المحلية في صنع السياسات العامة في الجزائر ما بين 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2010-2011.

3-جمال زيدان، تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر (1999-2009)، مشروع بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و اداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر -03-، 2012-2013.

4- ليلى جبارة، اصلاحات التربوية من بوزيد إلى بن غبريت، رابط الموقع : www.z-dz.com

5-مفيدة مقورة، السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية وآليات التطبيق (1989-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص السلطة السياسية والحوكمة المحلية، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبندير -قسنطينة 03-، 2018-2019.

6-مراكشي فاطمة، دور المساءلة و الشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في رسم

السياسات العامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، 2015/2014.

7-ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية و الادارية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008.

فهرس

المحتويات

اهداء	
شكر	
مقدمة	أ
الفصل الأول : السياسة العامة في الجزائر	
المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة في الجزائر	05
المطلب الأول : نشأة و تطور السياسة العامة في الجزائر	05
المطلب الثاني : تعريف السياسة العامة	12
المبحث الثاني : صانعي السياسة العامة في الجزائر	15
المطلب الأول : صناع السياسة العامة الرسميون	15
المطلب الثاني : صناع السياسة العامة غير الرسميين	18
المبحث الثالث : آليات تنفيذ السياسة العامة في الجزائر	23
المطلب الأول : الجهاز الاداري في الجزائر كمتطلب أساسي لتنفيذ السياسة العامة	24
المطلب الثاني : دور الموارد المالية والبشرية في تنفيذ السياسة العامة في الجزائر (1989-2017)	39
المطلب الثالث: الموارد البشرية كآلية لتنفيذ السياسة العامة	41
الفصل الثاني : دور الوزير في صناعة السياسة العامة في الجزائر	
المبحث الأول : المؤسسة التنفية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر	46
المطلب الأول : دور الحكومة في عملية تصنيع السياسة العامة	46
المطلب الثاني : دور الوزير الأول في صنع السياسة العامة	48
المبحث الثاني : مراحل وزير التربية في صناعة السياسة العامة في الجزائر	50
المطلب الأول : مرحلة مابين 2000-2019	50
المطلب الثاني : من الجيل الأول إلى الجيل الثاني تم عرض الموازنة التالية	52
المطلب الثالث : اصلاحات التربوية م<ن بن بوزيد الى بن غبريط	62

الخاتمة	66
قائمة المصادر و المراجع	69
فهرس المحتويات	72
الملخص	75

الملخص

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم مناقشة عامة حول عملية صنع السياسة العامة في الجزائرفي ظل مجموعة من المؤشرات المهمة والأساسية، أهمها عملية الانتقال الديمقراطي وإقرار مبدأ التعددية الحزبية، هذه العملية صاحبتها عدة تحولات منها ظهور فواعل جديدة في عملية صنع السياسة العامة، حيث فتح دستور 1989،مجالالمشاركة في عملية صنع السياسة العامة لمجموعة من الفواعل الرسمية وغير الر سمية، إلا أن الواقعالعملي أثبت أنه هناك تباين في مشاركة هذه الفواعل في عملية صنع السياسة العامة، كما تتأثرعملية صنع السياسة العامة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي ساهمت بشكل كبير فيتوجيه وتحديد نوع السياسات العامة، كما تناولنا بالدراسة آليات تنفيذ السياسة العامة، التي تكملبعضها البعض لتنفيذ السياسة العامة، والتي تتمثل في الجهاز الإداري ومكوناته المختلفة من مواردبشرية ومالية.